القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانـة المجلس الوزاري العربي للكهربـــاء

ج 14- 01 / 30 (14 / 09) / 01 – ج (0383)

الاجتماع الثلاثون
للمكتب التنفيـــــذي
للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

جدول الأعمـــال

فهرس مشروع جدول أعمال

الاجتماع الثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

البنـــد	الموضـــــوع	الصفحة
البنـــد الأول	أزمة الطاقة الكهربائية في قطاع غزة.	3
البنـــد الثـــاني	اعتماد تقرير وتوصيات (الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربيـــة، والاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية).	5
البنـــد الثـــالث	دراسة حول آلية عمل المجلس.	6
البنـــد الرابـــع	الربط الكهربائي العربي: أ- الدراسة الشاملة للربط الكهربائي العربي. ب- خرائط الربط الكهربائي العربي.	10
البنـــد الخـــامس	الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.	23
البنـــد الســـادس	دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية. أ – إقامة المعارض المتخصصة. ب – دليل الشركات المصنعة للمعدات الكهربائية في الدول العربية. **(إعداد دراسة حول "سوق المعدات الكهربائية في الوطن العربي وتحديد حجم مساهمة الصناعات العربية في هذه السوق، ومدى ثقة المستهلك النهائي في المنتجات العربية").**	28
البنـــد الســـابع	الاعتبارات البيئية في قطاع الكهرباء.	34
البنـــد الثامـــن	المبادرة الإقليمية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء في الدول العربية.	36
البنـــد التاســـع	مبادرة الأمين العام للطاقة المتجددة.	40
البنـــد العاشـــر	متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة. أ- الإطار العربي للطاقة المتجددة ونموذج الخطط الوطنية. ب- خارطة الطريق لتنفيذ الإستراتيجية العربية. ج- استغلال الطاقة الشمسية لأغراض التكييف.	43
البند الحادي عشر	دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية.	50
البند الثاني عشر	متابعة تطبيق الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي.	55

البنـــد	الموضـــــوع	الصفحة
البند الثالث عشر	**اليوم العربي لكفاءة الطاقة.**	58
البند الرابع عشر	**المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.**	62
البند الخامس عشر	**التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال الطاقة:** أولاً : التعاون العربي الصيني. ثانياً : التعاون العربي الإفريقي. ثالثاً : التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (ASPA). رابعاً: التعاون مع المنظمات والمؤسسات والوكالات الإقليمية والدولية. (أ) المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE). (ب) التعاون مع المؤسسة العربية الأوروبية (THE EURO-ARAB FOUNDATION)	65
البند السادس عشر	**المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء.**	79
البند السابع عشر	**موعد ومكان عقد الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي.**	81
البند الثامن عشر	**ما يستجد من أعمال.**	82

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الأول

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثلاثين
للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء
(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن
أزمة الطاقة الكهربائية في قطاع غزة

عرض الموضوع:

- في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها دولة فلسطين من عدوان غاشم على قطاع غزة حيث تم قصف محطة توليد كهرباء غزة الوحيدة، إضافة إلى انقطاع جميع الخطوط المغذية للكهرباء من الجانب الإسرائيلي، كذلك تدمير جميع شبكات الكهرباء من ضغط عالي ومنخفض، الأمر الذي أدى إلى كارثة إنسانية وبيئية وصحية بمعنى الكلمة، وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي، مع العلم بأن قطاع غزة لا يوجد به كهرباء باستثناء الخطوط المصرية، والتي تم رفع قدرتها من 28 ميجاوات MW إلى 32 ميجاوات MW.

- وقد تلقت إدارة الطاقة بتاريخ 2014/8/12 رسالة من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بدولة فلسطين تطلب فيها عرض أزمة الطاقة الكهربائية في قطاع غزة على الاجتماع الثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، والطلب من المكتب التنفيذي الموقر التفضل بالنظر في:

1- مشروع إنشاء خط الربط الكهربائي 220 كيلو فوات KV بين جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين (قطاع غزة) ضمن مجموعة الربط الثماني.

2- مشروع إنشاء خط غاز طبيعي لمحطة توليد كهرباء غزة من جمهورية مصر العربية إلى دولة فلسطين (قطاع غزة).

3- إمكانية تأهيل محطة توليد كهرباء غزة بعد أن تم قصفها من قبل الجيش الإسرائيلي.

4- المساعدة في توفير بعض المواد الكهربائية من محولات وكوابل وغيرها، لإعادة وصيانة شبكات الكهرباء 220 كيلو فوات KV في قطاع غزة نتيجة حجم الدمار الذي لحق بشبكات الكهرباء نتيجة الحرب الشرسة على قطاع غزة، حيث قدرت الخسائر المادية بحوالي 32 مليون دولار. (مرفق الرسالة)

المطلــوب هو:

والأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً.

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثاني

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

اعتماد تقرير وتوصيات:

الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية

و الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية

عرض الموضوع:

- تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم 127 في دورته الاستثنائية (مقر الأمانة العامة: 2010/1/14) المتعلق بتعديل مسمى المجلس ليصبح **المجلس الوزاري العربي للكهرباء**، وعلى أن يساعد المجلس ومكتبه التنفيذي في أعمالهما لجنتان فنيتان متخصصتان هما:
  - **لجنة خبراء الكهرباء**
  - **لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.**
- عقد الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية بمقر الأمانة العامة يومي 12-2014/3/13، (**مرفق التقرير والتوصيات**)
- عقد الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية بجمهورية مصر العربية- بمدينة الجونة يوم 2014/6/17، (**مرفق التقرير والتوصيات**)

والمطلوب هو:

إحاطة المكتب التنفيذي الموقر علماً بتوصيات الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء، والاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، للتفضل باعتمادهما.

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثالث

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثلاثين
للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن
دراسة حول آلية عمل المجلس

عرض الموضوع:

- أحيط المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة: 2013/4/30) علماً بالتقارير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الخامس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (مقر الأمانة العامة: 2013/4/28)، والاجتماع الخامس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (مقر الأمانة العامة: 13 و2013/3/14)، وبعد أن استمع إلى المناقشات التي دارت حول آلية عمل المجلس واللجان التابعة له، اتخذ القرار رقم 159 الذي ينص في فقرته (2) على:

" تشكيل مجموعة عمل مكوّنة من ممثلي مجموعات الربط الثلاث، وتتألف من: دولة قطر كممثل لمجموعة الربط الكهربائي الخليجي؛ دولة ليبيا كممثل لمجموعة الربط الكهربائي المغاربي؛ جمهورية مصر العربية كممثل لمجموعة الربط الكهربائي الثماني؛

بالإضافة إلى كل من: الاتحاد العربي للكهرباء واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، تكون مهمتها إعداد دراسة تتضمن مراجعة آلية عمل المجلس، وما يتعلق بذلك من إعداد جداول الأعمال، ومتابعة تنفيذ القرارات، بالإضافة إلى تشكيل اللجان ومهامها، وتقييم العمل القائم حالياً مع الهيئات والمنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية، على أن تقدم مجموعة العمل نتائج هذه الدراسة للاجتماع القادم للمكتب التنفيذي".

- تنفيذاً للقرار أعلاه، وبدعوة من أمانة المجلس عُقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المكلفة بمراجعة آلية عمل المجلس الوزاري العربي للكهرباء بدولة الإمارات العربي المتحدة بمدينة أبوظبي يوم 2014/1/20، وبعد المداولات اتفق المشاركون على ما يلي:

- تقسيم العمل إلى خمس مهام رئيسية يتولى تنفيذ كل منها مجموعة عمل طبقاً للجدول المبين أدناه؛ على أن يتم الانتهاء من إعداد التقرير الخاص بهذه المهام في بداية شهر إبريل 2014 تمهيداً لعرضه على المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في اجتماعه المقبل المقرر عقده في مايو 2014.
- إجراء بعض التعديلات على الشروط المرجعية للدراسة التي تقوم بها الإسكوا من حيث المواضيع على أن يتم استبدال البحث في مواضيع البحث والتطوير بموضوع آلية صنع القرار وتحديد المؤسسات المسؤولة عن وضع السياسات والأهداف وآليات إقرارها رسمياً من قبل الدولة.

م	الجزء المطلوب اعداده/ المهمات الفرعية	المكلّف بالمهمة	نقطة الارتباط	تاريخ إنجاز المهمة وتقديم التقارير
.1	مقدمة وحصر للمشكلات القائمة	م. جميله مطر(أمانة المجلس)	إدارة الطاقة	الأسبوع الأول من فبراير 2014
.2	آلية العمل المتبعة في المجلس حالياً، الهيكلية، والموضوعات المطروحة على جداول الأعمال	م. يوسف الجناحي (ممثل مجموعة دول الربط الخليجي) م. مها مصطفى (ممثل مجموعة دول الربط الثماني) م. فوزي خربط (ممثل الاتحاد العربي للكهرباء) د. فاطمة مصطفى (ممثل المركز الإقليمي)	م. يوسف الجناحي	الأسبوع الثاني من مارس 2014
.3	تقييم التعاون مع الهيئات والتكتلات الإقليمة والدولية	أمانة المجلس، المركز الإقليمي، الاسكوا	د. طارق أمطيره	الأسبوع الأخير من فبراير 2014
.4	الحلول والمقترحات	أمانة المجلس ، م. مها مصطفى (ممثل مجموعة الربط الثماني)، من يرغب من الجهات الأخرى	م. مها مصطفى	آخر مارس 2014
.5	مسح للمؤسسات والهيئات العاملة في مجال الطاقة في المنطقة العربية وعلاقاتها ببعض	الاسكوا	السيد/ حبيب الأندلسي	آخر فبراير 2014

- عُقد الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المكلفة بمراجعة آلية عمل المجلس الـوزاري العربـي للكهرباء بمقر الأمانة العامة يومي 7 و 8 /4/ 2014، وبعد مناقشة الإطار العام للدراسـة المطلوبة، قام منسق كل مجموعة بعرض النتائج التي تم التوصل إليها في المهمة الفرعيـة التي كلف بها وفق المنهجية التي اعتمدتها اللجنة في الاجتماع الأول، واتفق المشاركون على أن يكون العمل في المرحلة القادمة على النحو التالي:

  - الالتزام بالجدول الذي يعرض النتائج المتوقعة كمرجعية للدراسة.
  - الموافقة على الإطار العام للدراسة والمعد من قبل أمانة المجلس.
  - تقوم أمانة المجلس بإعداد المسودة النهائية للدراسة، وتعميمها على أعضاء اللجنـة فـي منتصف يونيو 2014 لاستلام الملاحظات، على أن تخرج الدراسة بصيغتها النهائية في نهاية يونيو 2014.

- تم الانتهاء من الدراسة ومراجعتها من قبل أعضاء المجموعـة وخرجـت بمجموعـة مـن التوصيات تتضمن:

1. **ضرورة تطوير عمل المجلس بالتزامن مع تطوير منظومة العمل العربي المشترك ومؤسساتها والجاري العمل عليه حالياً.**
2. **تكليف جهة أو مكتب استشاري متخصص لوضع رؤية للمجلس وخطة تنفيذية تضمن تحقيق أهدافه وفق مؤشرات للأداء يمكن قياسها.**
3. **اعتماد أكبر قدر ممكن من الحلول ومستوى المعالجة المقترح في الجدول المدرج ضمن الجزء الخامس من الدراسة بما في ذلك تكليف مجموعة متخصصة لوضع لائحة داخلية تنظم عمل المجلس ولجانه.**
4. **تنمية وتطوير العلاقات الدولية والإقليمية التي يمكن أن تدعم صناعة القرار السياسي المتعلق بالطاقة داخل الدول العربية، مع التأكيد على بناء علاقات مع المراكز المتخصصة والمؤسسات الفكرية التي تمتلك القدرات البشرية والتقنية لتوفير حقائق ومعلومات دقيقة ويمكن الاعتماد عليها. (مرفق الدراسة كاملة)**

والمطلوب هو:

- **تفضل المكتب التنفيذي الموقر باعتماد الدراسة والموافقة على التوصيات الواردة بها وتكليف أمانة المجلس بمتابعة تنفيذها.**
- **تكليف فريق عمل متخصص لإعداد اللائحة الداخلية للمجلس.**
- **تكليف جهة أو مكتب استشاري متخصص لوضع رؤية للمجلس وخطة تنفيذية تضمن تحقيق أهدافه وفق مؤشرات للأداء يمكن قياسها.**

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الرابع

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

الربط الكهربائي العـــربي

أ ـ الدراسة الشاملة للربط الكهربائي العربي:

عرض الموضوع:

- أحيط المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة: 2013/4/30) علماً بالتقارير والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات التي عُقدت مع ممثلي البنك الدولي، ومع ممثلي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ وتلك الصادرة عن اجتماعات اللجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة "**دراسة الربط الكهربائي العربي وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء**"، وفريق عمل الدراسة، وكذلك الاجتماعين الرابع للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (الدوحة: 6-2013/1/7) والخامس للجنة خبراء الكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2013/4/28)؛ واتخذ القرار رقم 160 الذي ينص على:

1. **الإحاطة علماً بما تم اتخاذه من إجراءات لتمويل وتنفيذ دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل، والخطوات القادمة للدراسة، والطلب من اللجنة التوجيهية حسم الخيارات مع الاستشاري وفقاً للتفويض الصادر إليها من المكتب التنفيذي في اجتماعه السادس والعشرين بموجب قراره رقم 184 (الفقرة 4) بتاريخ 2010/11/23.**
2. **دعوة الدول العربية مجدداً لتقديم ما تملك من معلومات تتعلق بالدراسة، وتكليف ضباط الاتصال من الدول العربية بتقديم كافة الملاحظات على السيناريوهات المقترحة من قبل الاستشاري للانتهاء منها خلال الاجتماع القادم مع الاستشاري والمزمع عقده (عمّان:25-2013/6/27).**

3. تكليف أمانة المجلس باستكمال الإجراءات الأخرى المطلوبة المتعلقة بمذكرة التفاهم وصولاً للاتفاق عليها بشكل رسمي من قبل الدول العربية، وذلك بعد بت اللجنة التوجيهية في الملاحظات الواردة إليها من قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة، والدول العربية حتى نهاية شهر مايو/أيار 2013.

4. تطوير وثائق الحوكمة على النحو التالي:

1.4- الموافقة على الآلية التي اقترحتها اللجنة التوجيهية لترسية مناقصة الخدمات الاستشارية الخاصة باستكمال وثائق الحوكمة، وتفويض اللجنة التوجيهية بالتفاوض مع المكتب الاستشاري للتوصل إلى العرض النهائي المناسب، وذلك على هامش الاجتماع القادم المزمع عقده مع الاستشاري بالمملكة الأردنية الهاشمية- عمان- خلال الفترة 25-2013/6/27.

2.4- تكليف أمانة المجلس بالطلب من الدول العربية مجدداً موافاتها بالرأي فيما يتعلق بتنفيذ قرار المكتب التنفيذي رقم 204 بتاريخ 8 يناير2013؛ والمتعلق بمساهمة الدول العربية في استكمال وثائق الحوكمة؛ تمهيداً لإرسال المبالغ المتوفرة لدى الأمانة العامة والمخصصة لاستكمال وتطوير وثائق الحوكمة إلى هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

<u>أولاً: الإجراءات المتعلقة بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل الدراسة:</u>

- ومتابعة لكل ما يخص هذا الموضوع، عقدت أمانة المجلس بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة عدة اجتماعات على النحو التالي:

- **الاجتماع الرابع المخصص لمتابعة العمل في الدراسة التي يعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بالمملكة الأردنية الهاشمية- عمّان خلال الفترة 25-2013/6/26، (مرفق التقرير والتوصيات).**

- **الاجتماع المشترك السابع للجنة التوجيهية والثامن لفريق عمل الدراسة بدولة قطر- الدوحة يوم 2013/11/4، (مرفق التقرير والتوصيات).**

- **الاجتماع التاسع لفريق عمل الدراسة بدولة قطر- الدوحة يوم 2013/11/4. (مرفق التقرير والتوصيات).**

- **الاجتماع الخامس المخصص لمتابعة العمل في الدراسة التي يعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بدولة قطر- الدوحة يومي 5 و2013/11/6. (مرفق التقرير والتوصيات)**

- **وكان الهدف من تلك الاجتماعات:**

- استعراض نتائج السيناريوهات الإضافية، والاتفاق على السيناريو الأفضل، وملاحظات الدول العربية على مسودة تقرير السيناريوهات، ورد الاستشاري عليها.
- استعراض نتائج التقارير المرحلية للمهام (4-5-6-7)، وملاحظات الدول العربية عليها، والخطوات القادمة حتى نهاية الدراسة.
- الاتفاق على أن يتم التركيز خلال المرحلة القادمة على عملية تسويق نتائج الدراسة.

- **عُقد الاجتماع النهائي المخصص لمتابعة العمل في الدراسة التي يموّلها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدولة الكويت يومي 14-2014/1/15**، وكان الهدف الأساسي للاجتماع تقديم النتائج النهائية لدراسة الجدوى، وملاحظات الدول العربية على النتائج المقدمة من الاستشاري، والخطوات القادمة لتحقيق هذا المشروع.
- في بداية الاجتماع، قدّم مستشار الصندوق العربي ملخصاً تنفيذياً لدراسة الربط الكهربائي العربي الشامل واستغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء، وقد تطرق العرض المرئي للدراسة إلى:

1- **<u>الهدف من الدراسة:</u>**

أ – وضع الإستراتيجية والمخطط الرئيسي لتطوير تبادل الطاقة بين الدول العربية، سواء عن طريق الغاز الطبيعي أو الكهرباء.
ب- المفاضلة في التكاليف والمنافع بين تصدير الكهرباء و/ أو الغاز الطبيعي.

2- **<u>الخطوات التي مرت بها الدراسة:</u>**

- **المرحلة الأولى:**

أ – إعداد الشروط المرجعية للدراسة ومراجعتها واعتمادها.
ب- اختيار الاستشاري، وتوقيع العقد بمبلغ 1.3 مليون دولار، خلال 18 شهر.
ج- البيانات المستخدمة في الدراسة (قطاع الكهرباء – قطاع الغاز).

- **المرحلة الثانية:**

أ – متابعة الدراسة، والتأكد من التزام الاستشاري بالجدول الزمني للمشروع، وبالشروط المرجعية للدراسة.
ب- استعراض للمهام وأهم النتائج.

المهمة	استعراض لمهام الدراسة	أهم نتائج مهام الدراسة
المهمة 1	قطاع الكهرباء في الدول العربية– الوضع الحالي والاتجاهات المستقبلية	جمع البيانات حول قطاع الكهرباء في الدول العربية
المهمة 2	قطاع الغاز في الدول العربية– كميات الغاز المتوفرة والفائضة والتي يمكن استغلالها في تجارة الغاز.	جمع البيانات حول قطاع الغاز في الدول العربية
المهمة 3	السيناريوهات وتقييم الجدوى الاقتصادية للبدائل المختلفة للربط الكهربائي، وربط / نقل الغاز لغرض إنتاج الكهرباء.	السيناريو المفضل (تحديد 7 مشاريع مستقبلية للربط الكهربائي بين الدول العربية– وتحديد 3 مشاريع مستقبلية للغاز الطبيعي)
المهمة 4	جدوى تجارة الطاقة الكهربائية والتعزيزات المطلوبة للربط البيني.	– تحميل خطوط الربط. – تبادل الطاقة مع بعض الدول غير العربية المجاورة. – تحديد نقاط الضعف في الشبكات الداخلية. – حساب الـ Net Transfer Capacity لكل خطوط الربط الحالية والجاري إنشاؤها والمستقبلية.
المهمة 5	الدراسة المالية للبديل الأفضل وتسعير الكهرباء.	حساب العائد الاقتصادي المتوقع لمشاريع الكهرباء ومشاريع الغاز المستقبلية التي كان قد تم تحديدها في المهمة الثالثة من الدراسة.
المهمة 6	النموذج التجاري للتبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف للكهرباء والغاز الطبيعي.	– بناء نموذج رياضي متكامل لتحديد أسس التبادل التجاري للطاقة المتبادلة والطاقة العابرة. – اقتراح آليات لتسوية الأمور المالية الناجمة عن تبادل الطاقة.
المهمة 7	البرنامج التنفيذي المقترح لتنفيذ مشاريع تعزيز وتوسعة الربط الكهربائي، وربط / نقل الغاز الطبيعي.	تحديد البرنامج الزمني لتنفيذ مشاريع الكهرباء ومشاريع الغاز الطبيعي التي كان قد تم تحديدها في المهمة الثالثة من الدراسة.

3- <u>أهم مخرجات الدراسة:</u>

- مراجعة برامج التوليد في الدول العربية حتى عام 2030.
- السيناريو المفضل لتطوير منظومة الربط (كهرباء وغاز) بين الدول العربية حتى عام 2030.
- تحديد الاختناقات الداخلية في شبكات الدول العربية، واقتراح حلول لها.
- حساب الـ Total Transfer Capacity لكل خطوط الربط (الحالية والمستقبلية) بين الدول العربية.
- إعداد دراسة ما قبل الجدوى لسبع مشاريع للربط الكهربائي مشمولة في السيناريو المفضل.

- إعداد برامج زمنية لإنجاز مشاريع الربط الكهربائي ومشاريع الغاز الطبيعي.
- تطوير تصور لـ Trading Model لتحديد تكلفة تبادل الطاقة بين الدول العربية.

4- <u>مكاسب أخرى للدراسة:</u>

- قاعدة بيانات عن وحدات التوليد الموجودة في الدول العربية.
- قاعدة بيانات عن قطاع الغاز في الدول العربية.
- تطوير نموذج رياضي لـ Mathematical Model يشمل شبكات الكهرباء في الدول العربية، يمكن استخدامه مستقبلاً لإجراء دراسات لتحليل الشبكات.

- كما قدم مستشار الصندوق العربي في نهاية الاجتماع ملخصاً حول ختام دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل واستغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء، والخطوات المستقبلية، وقد تطرق العرض المرئي إلى:

1- الهدف من الدراسة.
2- نتائج الدراسة.
3- الخطوات المستقبلية.
3-1- خلال شهر واحد.
3-2- المدى المتوسط (خلال عام واحد).
3-3- المدى الطويل.

خرج الاجتماع بمجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

1. يقوم الاستشاري بتحديث وإصدار التقرير ما قبل النهائي استناداً إلى الملاحظات المرسلة بالبريد الإلكتروني بموعد أقصاه 2014/1/31.
2. يقوم الاستشاري بتحميل أحدث نسخة من قواعد البيانات على موقع المشروع في موعد أقصاه 2014/1/31.
3. يتم تزويد الاستشاري بالملاحظات النهائية على التقرير ما قبل النهائي بموعد أقصاه 2014/2/28.
4. يقوم الاستشاري بإرسال التقرير النهائي، إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بموعد أقصاه 2014/3/10.
5. يقوم الاستشاري بإرسال قرص مدمج CD يحتوي على جميع وثائق المشروع (التقرير النهائي، قواعد البيانات، ونماذج الشبكة لجميع الدول العربية) بتاريخ 2014/3/14. **(مرفق التقرير والتوصيات).**

- **عقد فريق عمل الدراسة اجتماعه العاشر بدولة الكويت يوم 2014/1/15**، على هامش الاجتماع الأخير لمتابعة العمل في الدراسة التي يعدها الصندوق العربي، وذلك لتحديد الخطوات القادمة لعمل الفريق، وأمانة المجلس؛ وتم خلال الاجتماع الاتفاق على:

- أن يتم التركيز خلال المرحلة القادمة على استلام الملاحظات الرسمية للدول العربية الأعضاء من خلال أمانة المجلس، ومن ثم رفع التوصيات المناسبة للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية من خلال اللجنة التوجيهية، ويليها عملية تسويق نتائج الدراسة بعد اعتماد المجلس الوزاري العربي للكهرباء للتوصيات.

- أن يكون المحضر التفصيلي لاجتماع المتابعة الأخير من قبل الاستشاري والمرفق بتقرير الاجتماع النهائي مع الاستشاري، أساساً لاستكمال ما تبقى من إجراءات لإنهاء أعمال هذه الدراسة. **(مرفق التقرير والتوصيات)**.

<u>ثانيا: الإجراءات المتعلقة بالأطر المؤسسية والقانونية والتشريعية للدراسة:</u>

- متابعة لكل ما يخص هذا الموضوع، عقدت أمانة المجلس بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة عدة اجتماعات على النحو التالي:
  - **الاجتماع المشترك لفريق عمل الدراسة واللجنة التوجيهية (عمّان: 2013/6/25)**
  - **الاجتماع المشترك السابع للجنة التوجيهية والثامن لفريق عمل الدراسة بدولة قطر (الدوحة: 2013/11/4).**
  - **الاجتماع التاسع لفريق عمل الدراسة بدولة قطر (الدوحة: 2013/11/4).**
  - **اجتماع عن طريق الاتصال المرئي مع الاستشاري NR، مساء يوم 2013/11/4 بدولة قطر- الدوحة.**
  - **الاجتماع العاشر لفريق عمل الدراسة بدولة الكويت يوم 2014/1/15.**
  - **الاجتماع الأول لضباط اتصال وثائق الحوكمة واللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة مع الاستشاري NR (مقر الأمانة العامة: 11-2014/5/12) (مرفق التقرير والتوصيات).**
  - **الاجتماع المشترك الثامن للجنة التوجيهية والحادي عشر لفريق عمل الدراسة (مقر الأمانة العامة: 12-2014/5/13). (مرفق التقرير والتوصيات)**
  - **وكان الهدف من تلك الاجتماعات:**

- متابعة تنفيذ الفقرتين الثالثة والرابعة من القرار رقم 160 الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2013/4/30).

- الانتهاء من الملاحظات النهائية على مذكرة التفاهم، والنظر في استكمال الخطوات المستقبلية المتعلقة بتنفيذها.
- الوصول لاتفاق مع المكتب الاستشاري (Norton Rose) حول العرض المقدم لاستكمال وثائق الحوكمة.
- مناقشة الملاحظات الواردة من الدول العربية على الاتفاقية العامة **G.A** والخطوات القادمة لاستكمال وثائق الحوكمة.
- النظر في الطلب المقدم من البنك الدولي لطباعة تقرير المرحلة الأولى.

وقد خرجت تلك الاجتماعات بمجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

1- فيما يخص مذكرة التفاهم:

- تم تكليف أمانة المجلس باستكمال الإجراءات الرسمية لأخذ موافقة المجلس الوزاري العربي للكهرباء على مذكرة التفاهم بالمراسلة، وما يتبع ذلك من إجراءات لاعتماد مذكرة التفاهم وفق ما جاء في مذكرة الشؤون القانونية بالجامعة العربية.
- بعد أن قامت أمانة المجلس بتعميم مسودة مذكرة التفاهم النهائية على الوزارات المعنية بشؤون الكهرباء بالدول العربية بتاريخ 2013/9/8 تلقت الموافقة على مذكرة التفاهم من كل من: معالي وزير الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية، ومعالي وزير المياه والكهرباء بالمملكة العربية السعودية، ووزارة الكهرباء بجمهورية العراق، ومعالي وزير الكهرباء بدولة ليبيا.
- وقد أصدرت القمة العربية في دورتها العادية 25 بدولة الكويت (مارس 2014) القرار رقم (606) الفقرة (أولاً – 4- ب) والذي ينص على:

" **الترحيب بالتوقيع على مذكرة التفاهم التي أقرها المجلس الوزاري العربي للكهرباء كأساس لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء، والتي تمثل التزاماً لدعم هذه السوق التي تجسد المنفعة الكبرى من الربط الكهربائي** ".

- تلقت أمانة المجلس ملاحظات من كل من دولة قطر والمملكة الأردنية الهاشمية على مسوّدة مذكرة التفاهم.
- تم إحالة الملاحظات الواردة من الدول العربية حول مسوّدة مذكرة التفاهم، إلى فريق عمل الدراسة، على أن تتولى مجموعتي العمل القانونية والفنية بالفريق (كل في مجال اختصاصه) مراجعة تلك الملاحظات، وإفادة رئيس فريق عمل الدراسة بتوصياتها.

- تلقت أمانة المجلس مسوّدة مذكرة التفاهم بشكلها النهائي وبعد إقرارها من رئيس اللجنة التوجيهية، أحالتها بتاريخ 2014/5/28 إلى الإدارة القانونية بالجامعة العربية، حيث أبدت ملاحظاتها الأولية عليها وأعادتها بتاريخ 2014/6/16.

- اطلع الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونة: 2014/6/17) على المسوّدة المعدلة لمذكرة تفاهم بإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء، وبعد أن استمع إلى الشرح الذي قدمته أمانة المجلس حول الموضوع، ومداخلات رئيس اللجنة التوجيهية، ورئيس فريق عمل الدراسة، والوفود المشاركة، أوصى على أن يكون نهاية يوليو 2014 كموعد نهائي لاستلام ملاحظات الدول العربية على مذكرة التفاهم ليتم أخذها بعين الاعتبار في صياغة مذكرة التفاهم من قبل فريق العمل في اجتماعه القادم بحضور ممثل عن الإدارة القانونية بالأمانة العامة، لمراجعة الصياغة القانونية لها وتقديمها في شكلها النهائي، تمهيداً لأخذ أو تأكيد الموافقة الكتابية من أعضاء المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتمادها قبل نهاية العام الحالي 2014.

- **كما أوصى الاجتماع المشترك لفريق العمل واللجنة التوجيهية (مقر الأمانة العامة: 12-2014/5/13)** بأن تتولى أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء ووفقاً للتوصيات السابقة، ترجمة مذكرة التفاهم إلى اللغة الإنكليزية بعد اعتمادها.

2- فيما يخص عرض الاستشاري (Norton Rose) لتطوير واستكمال وثائق الحوكمة

تم الاتفاق على أن:

1- تقوم اللجنة التوجيهية بحسم قراراها بشأن العرض المعّدل من قبل الاستشاري والخاص بتطوير واستكمال وثائق الحوكمة وفقاً للمبالغ المتوفرة لدى أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ويفوّض رئيس فريق العمل بالبت في ذلك بالتنسيق مع رئيس اللجنة التوجيهية وأمانة المجلس.

2- تقوم أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتحويل المبلغ المتوفر لديها بمجرد موافاتها بقرار اللجنة التوجيهية من خلال رئيس فريق العمل.

3- يكلّف ممثل هيئة الربط الكهربائي الخليجي باستكمال إجراءات التعاقد مع الاستشاري (NORTON ROSE) وفقاً للمساهمات المتوفرة، حال استلام الهيئة لها.

- اعتمدت اللجنة التوجيهية نتائج التفاوض مع الاستشاري نورتن روز NR وفوّضت رئيس فريق عمل الدراسة وهيئة الربط الخليجي لاستلام العرض النهائي من الاستشاري نورتن روز NR والموافقة عليه، بحيث يعكس نتائج المفاوضات، كما طلبت اللجنة التوجيهية من أمانة المجلس تحويل المبلغ المطلوب (117,000$) للأعمال المؤكدة إلى هيئة الربط

الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لبدء إجراءات التعاقد، بحيث يتم الانتهاء من التعاقد بموعد أقصاه 2013/12/1.

- تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2013/12/12 من هيئة الربط الكهربائي الخليجي تفيد بأنها استلمت العرض الأخير من الاستشاري نورتن روز NR متضمناً تخفيض المبلغ المطلوب للأعمال المؤكدة من 117.000 دولار إلى 112.000 دولار، وتطلب تحويل المبلغ المطلوب لحساب الهيئة، لاستكمال إجراءات التعاقد مع الاستشاري.
- وقد أفاد ممثل هيئة الربط الكهربائي الخليجي بأنه وبعد أن استلم مبلغ 112.000 دولار المحولة من أمانة المجلس (قيمة العقد)، تم توقيع العقد مع الاستشاري نورتن روز NR لتطوير واستكمال وثائق الحوكمة، وقد تضمن البرنامج التعاقدي البنود التالية:

1- المواعيد المبدئية للاجتماعات التي ستعقد مع الاستشاري.

2- الالتزام بالبرنامج الزمني التفصيلي لاستكمال الجزء الثالث من الدراسة والذي تم اعتماده من حيث المبدأ وذلك على النحو الأتي:

2-1-برنامج زمني تفصيلي لاستكمال إعداد واعتماد مذكرة التفاهم.

2-2-برنامج زمني تفصيلي لتنفيذ المهام المدرجة بالعقد الذي أبرم مع الاستشاري، ويتم تحديث هذا البرنامج بصفة دورية بنهاية كل اجتماع متابعة مع الاستشاري، وتعديله كلما دعت الحاجة إلى ذلك في حدود فترة التعاقد والبالغة 18 شهرا.

- **عُقد الاجتماع الأول لضباط اتصال وثائق الحوكمة واللجنة التوجيهية وفريق العمل مع الاستشاري** نورتن روز NR **يومي 11-2014/5/12 بمقر الأمانة العامة**، وقد تمحورت المناقشات التي دارت خلال جلسات الاجتماع حول العرض المرئي الذي قدمه الاستشاري نورتن روز NR حول الاتفاقية العامة، بالإضافة إلى أهم الملاحظات الواردة من أعضاء اللجنة التوجيهية وفريق العمل وضباط الاتصال من الدول العربية (ليبيا- قطر- الإمارات- البحرين- السودان- السعودية- المغرب) على المسودة الأولى المعدّلة من الاستشاري، بالإضافة إلى مراجعة الملاحظات السابقة للدول على الصيغة المعدة من البنك الدولي، كما تم الاتفاق على الخطوات القادمة لاستكمال وثائق الحوكمة.
- **وسيعقد الاجتماع الثاني مع الاستشاري يومي 8/31 – 2014/9/1 بمقر الأمانة العامة، يقوم خلاله أعضاء اللجنة التوجيهية وفريق العمل وضباط الاتصال بالمناقشة والتعلق على النسخة المعدلة الأولى من اتفاقية السوق.**

3- فيما يخص التقرير الذي أعده البنك الدولي

- بعد أن قامت أمانة المجلس بتاريخ 2013/9/2 بتعميم تقرير البنك الدولي شاملاً كافة الملاحق مع ملخص تنفيذي باللغة العربية (الجزء الأول من الدراسة الخاص بالأطر المؤسسية والتشريعية) على اللجنة التوجيهية لإبداء الملاحظات خلال أسبوعين إن وجدت، وحيث أنها لم تتلق أي ملاحظات حول التقرير أو مرفقاته، فقد طلبت من البنك الدولي بتاريخ 2013/9/18 طباعة التقرير متضمناً خارطة الطريق ووثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء.
- وقد أصدرت القمة العربية في دورتها العادية 25 بدولة الكويت (مارس 2014) القرار رقم (606) الفقرة (أولاً – 21- ج) والذي ينص على:

" **الإحاطة علماً بتنفيذ البنك الدولي للجزء الثالث من دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء، وصدور تقرير البنك الدولي حول المرحلة الأولى من دراسة الأطر القانونية والمؤسسية والتشريعية لقيام السوق العربية المشتركة للكهرباء قريباً** ".

4- ضباط اتصال وثائق الحوكمة:

- تم الاتفاق على آلية لتطوير وثائق الحوكمة على النحو التالي:

1- تشكيل فريق من نقاط ارتباط يكون تابعاً لفريق العمل، ويتم تسميتهم رسمياً من قبل الوزارات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية، وتكون مهمة نقاط الارتباط متابعة استكمال وثائق الحوكمة، على أن يكون مدعوماً بفريق وطني (قانوني/ فني/ مالي) ويكون لديه صلاحيات للتعامل والتنسيق مع كافة الجهات داخل الدولة.

- قامت أمانة المجلس بالتنسيق بتاريخ 2013/11/27 بتوجيه رسائل لكافة الدول العربية تتضمن الطلب من الجهات المختصة بالدول العربية ترشيح ضابط اتصال وثائق الحوكمة، وتم التأكيد عليها بتاريخ 2014/2/18.

5- مساهمات الدول العربية لاستكمال وتطوير وثائق الحوكمة:

- استعرضت أمانة المجلس موقف الدول العربية من المساهمة في استكمال وثائق الحوكمة، وأوضحت بأن الدول العربية التي ساهمت إلى الآن في استكمال الدراسة (7) دول عربية، وبلغ إجمالي تلك المساهمات 93,274 دولار، بالإضافة إلى مبلغ 50.000 دولار مساهمة من الحساب الخاص بالمجلس الوزاري العربي للكهرباء، وبذلك يكون مجموع المبالغ المتوفرة 143,274 دولار، تم تحويل 112.000 دولار إلى هيئة الربط الخليجي (ديسمبر 2013) وذلك قيمة العقد مع الاستشاري NR، وفقاً للمساهمات المتوفرة فعلياً للأعمال المؤكدة، أما بالنسبة للأعمال غير المؤكدة فستكون في حدود المبالغ المتوقع استلامها خلال فترة التعاقد المحددة بـ 18 شهر. **وبذلك فإن الرصيد المتبقي حالياً لاستكمال الدراسة هو 31.273 دولار وفقاً للجدول التالي:**

الدول التي ساهمت بالدراسة	
الدولـــة	**قيمة المساهمة باستكمال الدراسة $**
الاردن	2,508
الإمارات	18,902
السعودية	34,591
سلطنة عمان	3,948
ليبيا	6,134
قطر	3,824
مصر	23,367
المجمـــوع	**93,274**

حساب المجلس	50,000

143,274 = 50,000 + 93,274	إجمالي مبلغ المساهمات في استكمال الدراسة

عقد الاستشاري	112,000	المبلغ الذي تم تحويله لهيئة الربط الخليجي

31,274 = 112,000 - 143,274	الرصيد المتبقي لاستكمال الدراسة

ليبيـــا البحرين ســوريا	14,261 8,719 26,318	= 49,298	مجموع المبالغ الباقية التي سيتم إعادتها للدول

- **اطلع الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونة: 2014/6/17)** على تقرير وتوصيات الاجتماع الأول لضباط اتـــصال وثـــائق الحوكمة واللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة مع الاستشاري NR (مقر الأمانة العامـــة: 11-2014/5/12)، وكذلك تقرير وتوصيات الاجتماع المشترك الثامن للجنـــة التوجيهيـــة والحادي عشر لفريق عمل الدراسة (مقر الأمانة العامـــة: 12-2014/5/13). وأوصـــى بالعمل على تسويق نتائج الدراسة، والإسراع باستخدام وتطوير آليـــات الـــسوق العربيـــة للكهرباء، وذلك للاستفادة القصوى من خطوط الربط القائمة، كما أحيط الاجتماع علماً بمـــا

تم بشأن استكمال وتطوير وثائق الحوكمة الأخرى، وأن يتم عرض ما يتم التوصل إليه على لجنة خبراء الكهرباء أولاً بأول.

و المطلوب هو:

1. **تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بما تم اتخاذه من إجراءات لتمويل وتنفيذ دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل، واعتماد النتائج والخطوات المستقبلية الصادرة عن الدراسة التي أعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والاسترشاد بتوصياتها وهي:**

1.1 **<u>الإستراتيجية</u>:** توصلت الدراسة إلى المخطط الرئيسي لتطوير منظومة التوليد الكهربائي، وشبكات النقل والربط الكهربائي، وأنابيب نقل الغاز الطبيعي، ذات التكلفة الاقتصادية الدنيا للكهرباء للفترة 2012– 2030.

2.1 **<u>المخطط الرئيسي</u>:** مشاريع الربط الكهربائي **(7 مشاريع)** + مشاريع الغاز الطبيعي **(2 خط نقل غاز طبيعي+1 محطة استيراد الغاز الطبيعي)**.

3.1 حساب تكاليف توليد الكهرباء مع/ بدون الربط الكهربائي وأنابيب الغاز الطبيعي.

4.1 تحليل الشبكات الداخلية، ونماذج التبادل التجاري متعدد الأطراف.

5.1 تحليل الشبكات الداخلية وتحديد نقاط الضعف، وحساب قدرة النقل الصافية (NTC) بين الدول.

6.1 الخطوات المستقبلية على المدى الطويل.

2. **العمل على تسويق نتائج الدراسة والإسراع باستخدام وتطوير آليات السوق العربية للكهرباء، وذلك للاستفادة القصوى من خطوط الربط القائمة.**

3. **يقوم فريق عمل الدراسة في اجتماعه القادم وبحضور ممثل عن الإدارة القانونية بالأمانة العامة بمراجعة الصياغة القانونية لمذكرة التفاهم، بعد الأخذ بعين الاعتبار لملاحظات الدول العربية عليها، وتقديمها في شكلها النهائي، تمهيداً لأخذ أو تأكيد الموافقة الكتابية من أعضاء المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتمادها قبل نهاية العام الحالي 2014.**

4. **الإحاطة علماً بما تم بشان استكمال وتطوير وثائق الحوكمة الأخرى.**

ب - خرائط الربط الكهربائي العربي:

عرض الموضوع:

- كان المجلس الوزاري العربي للكهرباء قد أكد في دورته السادسة (مقر الأمانة العامة: 2005/4/13) على أهمية تحديث "**خرائط الربط الكهربائي العربي** "، لتتضمن آخر المستجدات في مشروعات الربط الكهربائي العربي، وكلف الاتحاد العربي للكهرباء بذلك.
- كما أحيط المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته السابعة (مقر الأمانة العامة: 2007/4/25) على مذكرة الاتحاد العربي للكهرباء حول تحديث "**خرائط الربط الكهربائي العربي** "،واتخذ بشأنها القرار رقم 91 والذي يكلف فيه الاتحاد العربي للكهرباء باستكمال تحديث خرائط الربط الكهربائي، والعمل على طباعتها.
- وبعد أن استمع الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونة: 2014/6/17) إلى أمين عام الاتحاد العربي للكهرباء حول تحديث خرائط الربط الكهربائي العربي، أوصى بأن تقوم أمانة المجلس بالطلب من الدول العربية وشركات الكهرباء، موافاة الاتحاد العربي للكهرباء بملاحظاتهم على خرائط الربط الكهربائي التي يقوم الاتحاد بتحديثها حالياً.
- وقد تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2014/8/11 من الاتحاد العربي للكهرباء متضمنة بأنه يجري حالياً تحديث خرائط الربط الكهربائي العربي لجميع الدول العربية، وأنه تم مراسلة عدد من شركات الكهرباء العربية لإبداء ملاحظاتهم عليها، لإصدارها بشكلها النهائي، في حين يجري حالياً استكمال الخرائط المتبقية، وسيطلب الملاحظات اللازمة عليها من قبل الدول العربية، ومن المتوقع انجاز تحديث الخرائط لجميع الدول العربية في نهاية العام الحالي 2014.

و المطلوب هو:

تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بما تم اتخاذه من إجراءات من قبل الاتحاد العربي للكهرباء لتحديث خرائط الربط الكهربائي العربي، وتكليف أمانة المجلس بالطلب من الدول العربية وشركات الكهرباء، موافاة الاتحاد العربي للكهرباء بملاحظاتهم على خرائط الربط الكهربائي التي يقوم الاتحاد بتحديثها حالياً.

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الخامس

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

عرض الموضـوع:

- أحـيط المجلـس الـوزاري العربـي للكهربـاء فـي دورتـه العاشـرة (مقـر الأمانـة العامة:2013/4/30) علماً بتقرير وتوصيات المنتدى العربي الثاني حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطاقة النووية (عمان: 19-2012/6/21)، والتقرير الذي أعدته الهيئة العربية للطاقة الذرية حول الأنشطة والبرامج ذات العلاقة بتطبيقات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر والمشاريع القائمة أو المخطط لها في الدول العربية، ومذكرة الهيئة العربية للطاقة الذرية حول التوصية الصادرة عن المؤتمر العام الرابع للاتحاد العربي للكهرباء (الدوحة: 2013/1/7) والمتعلقة بالخروج برؤية موحدة حول الجدوى الفنية والاقتصادية من إدخال محطات التوليد النووية في المنظومات الكهربائية العربية. واتخذ بشأنها القرار رقم 163 الذي ينص على:

1- تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الهيئة العربية للطاقة الذرية لإنجاز المهام التالية:

1.1- التحضير والإعداد للمنتدى العربي الثالث حول "آفاق توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطاقة النووية" والمقترح إقامته عام 2014.

2.1- إعداد تقرير دوري حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد.

2- دعوة الدول العربية لتكثيف مشاركتها في الأنشطة القادمة التالية:

1.2 – اجتماع الخبراء الذي تنظمه الهيئة العربية للطاقة الذرية، بالتعاون مع الاتحاد العربي للكهرباء، وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، بتونس- الجمهورية التونسية

خلال الفترة 17-2013/6/19 لإدخال المحطات النووية في منظومات توليد الكهربـــاء وتحلية مياه البحر.

2.2 – الدورة التدريبية حول "استخدام أدوات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تخطيط الطاقـــة والمياه" والتي تنظمها الهيئة العربية للطاقة الذرية، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، بتونس- الجمهورية التونسية خلال الفترة 17-2013/6/21.

3.2- برنامج تدريبي حول التقييم الذاتي لعناصر البنية التحتية لبرامج القدرة النووية في الدول العربية.

4.2- برنامج تدريبي حول تقنيات مفاعلات القوى وأمانها.

- وتنفيذاً لما جاء في الفقرة (1-1) من قرار المجلس المذكور أعلاه، وبعد أن أقر المؤتمر العام للهيئة العربية للطاقة الذرية، والمجلس الوزاري العربي للكهرباء دورية انعقاد المنتدى العربي كل عامين، تقوم الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتعاون مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنظيم "**المنتدى العربي الثالث حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطاقة النووية عام 2014**".

- وبعد أن استعرض المجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية الموافقات التي وردت إلى الهيئة بشأن استضافة المنتدى الثالث من كل من (الاردن- البحرين- لبنان- مصر) قرر الموافقة على استضافة مملكة البحرين لفعاليات المنتدى العربي الثالث حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطاقة النووية خلال عام 2014، وبعد عرض الموضوع على الدورة 26 للمؤتمر العام للهيئة العربية للطاقة الذرية (تونس: 2014/5/25) اتخذ قراراً بالموافقة على عقد المنتدى العربي الثالث بمملكة البحرين عام 2015. وتقوم الهيئة العربية للطاقة الذرية حالياً بالتنسيق مع الجهات المختصة بمملكة البحرين لتحديد موعد ومكان انعقاد المنتدى العربي الثالث. **(مرفق التقرير)**

- وتنفيذاً للفقرة (1-2) من قرار المجلس أعلاه، تلقت أمانة المجلس تقريراً من الهيئة العربية للطاقة الذرية حول الأنشطة والبرامج ذات العلاقة باستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. **(مرفق التقرير)**

- وتنفيذاً للفقرة (2-1) من قرار المجلس أعلاه، وبناءً على توصية المؤتمر العام الرابع للاتحاد العربي للكهرباء (الدوحة: 7-2013/1/9) **نظّمت الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتعاون مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء والإتحاد العربي للكهرباء والشركة التونسية للكهرباء والغاز، اجتماعاً حول الجدوى الفنية والاقتصادية لإدخال المحطات**

النووية في منظومات توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر (الجمهورية التونسية- الحمامات: 17-2013/6/19).

وقد صدر عن الاجتماع عدة توصيات أهمها:

1- **أهمية استخدام وإدخال المحطات النووية ضمن مزيج الطاقة بالدول العربية لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة وسد العجز الشديد لدى العديد من الدول العربية والتقليل من استخدام موارد الطاقة الأحفورية في تلك الدول التي لديها وفرة بها.**

2- **أهمية إيجاد فريق عمل عربي متخصص وبالتعاون مع الجهات العالمية المتخصصة في متابعة وتقييم نتائج الوحدات التجريبية والمستجدات التكنولوجية في مجال تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية ومدى إمكانية إدخاله بالمنطقة العربية لأهميته وجدواه الاقتصادية وضرورته الملحة للمنطقة. (مرفق التقرير والتوصيات)**

- وتنفيذاً للفقرة (2-2) من قرار المجلس أعلاه، وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وضمن الخطة التنفيذية لمشروع " **تعزيز البنية الأساسية للدول العربية من أجل إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء** "، ولتلبية حاجات الدول العربية في هذا المجال، نظمت الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، دورة تدريبية حول إستخدام أدوات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تخطيط الطاقة والمياه (الجمهورية التونسية - الحمامات:17-2013/6/21) تهدف إلى تقديم التدريب على استخدام أدوات ونماذج الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحليلية لتطوير سيناريوهات وطنية بعيدة المدى للتزود بالطاقة والمياه. وتقدم هذه الدورة أيضاً التدريب العملي على نماذج MESSAGE و DEEP و DE-TOP و WAMP (نماذج إستراتيجية خيارات التزود بالطاقة والمياه وتأثيراتها البيئية العامة) واستخداماتها في المساعدة في إنشاء وتطوير إطار وطني لتقييم الخيارات التقنية للتزود بالطاقة وتحلية المياه وصياغة سياسة بعيدة المدى لتطوير قطاعي الطاقة والمياه. **(مرفق تقرير حول الدورة).**

- **وفي إطار التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة** وضمن مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والهيئة الوطنية الصينية للطاقة والتي تتضمن مساعدة الهيئة العربية للطاقة الذرية في تنفيذ الإستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى عام 2020، وبعد التنسيق بين الهيئة العربية للطاقة الذرية، والهيئة الوطنية الصينية للطاقة، **تم إقامة دورة تدريبية حول مفاعلات القوى النووية في جمهورية الصين الشعبية (ووهان: 11-2013/11/15)** تم التركيز خلالها على أنواع مفاعلات القوى وتصميمها وأمانها وتشغيلها ودورة وقودها والترخيص لها والتعرف على التجربة والخبرة والتقنية الصينية في هذا الميدان. **(مرفق تقرير حول الدورة + ورقة حول التعاون)**

- **كما تم إقامة ورشة عمل حول مفاعلات القوى الصغيرة والمتوسطة الحجم (تونس: 7-2014/4/11)** تهدف إلى تقييم إمكانية بناء مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم لإنتاج الكهرباء في الدول العربية، وإلى فهم تقنيات هذا النوع من مفاعلات القوى والبنية التحتية الأساسية لبنائها وتشغيلها، ومناقشة جدواها الاقتصادية وملائمتها لشبكات الربط الكهربائي الوطنية. **(مرفق الإعلان)**

- وضمن خطة الهيئة العربية للطاقة الذرية لتنفيذ الإستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية حتى العام 2020 وفي إطار مشروعها المعنون "تعزيز القدرات الوطنية والعربية لإدارة النفايات المشعة"، تلقت أمانة المجلس من الهيئة العربية للطاقة الذرية مقترح مشروع لإنشاء خلية ساخنة متنقلة لمعالجة المصادر المشعة المستعملة عالية الإشعاع تخدم كل الدول العربية من أجل ضمان حماية الإنسان والبيئة من المخاطر لتسرّب المادة المشعة للمحيط والمعالجة المستديمة لها. **(مرفق مقترح المشروع)**

- كما تلقت أمانة المجلس من الهيئة العربية للطاقة الذرية جدولاً يتضمن أنشطة قسم الطاقة النووية والأمان والأمن النوويين بالهيئة للعام 2014. **(مرفق الجدول)**

- استعرض الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونة: 2014/6/17) التقارير التي أعدتها الهيئة العربية للطاقة الذرية حول الأنشطة والبرامج ذات العلاقة بتطبيقات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، والدورات التدريبية التي أقيمت (2013- 2014)؛ كما اطلع الاجتماع على البرامج والأنشطة التي تقترحها الهيئة العربية للطاقة الذرية للنصف الثاني من عام 2014. وأوصى أمانة المجلس باستمرار التنسيق مع الهيئة العربية للطاقة الذرية للتحضير والإعداد للمنتدى العربي الثالث حول "**آفاق توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطاقة النووية**" والمقترح إقامته عام 2015 بمملكة البحرين.

والمطلـوب هو:

1- تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بجهود أمانة المجلس، والهيئة العربية للطاقة الذرية، والإجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ قرارات المجلس والمكتب التنفيذي والقمة العربية، والتأكيد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق مع الهيئة العربية للطاقة الذرية.

2- تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الهيئة العربية للطاقة الذرية للبدء في التحضير والإعداد للمؤتمر العربي الثالث حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطاقة النووية والمقترح إقامته بمملكة البحرين عام 2015.

3- تكليف الهيئة العربية للطاقة الذرية وبالتنسيق مع أمانة المجلس بإعداد تقرير دوري حول أنشطة الدول العربية فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروعاتها في هذا الصدد، وإرسال نسخة منه بالبريد الإلكتروني إلى لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية.

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السادس

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثلاثين
للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء
(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

دعم صناعة المعدات الكهربائية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الدول العربية

أ- إقامة المعارض المتخصصة:

عرض الموضوع:

- أحيط المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة:2013/4/30) علماً **بقرار المكتب التنفيذي، وكذلك التقرير الصادر حول المعرض السابع لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الدول العربية، والندوة المصاحبة له بدولة قطر (الدوحة: 7-2013/1/9)**، واتخذ بشأنها القرار رقم 164 الذي ينص على: " **تكليف أمانة المجلس باستمرار التنسيق مع وزارة الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة للإعداد والتحضير لإقامة المعرض الثامن لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الدول العربية (2014)**".
- تنفيذاً للقرار أعلاه، قامت أمانة المجلس بتبادل الرسائل مع وكيل وزارة الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، حول الإعداد والتحضير للمعرض الثامن.
- وعلى هامش الاجتماع النهائي مع الاستشاري المكلف بدراسة الربط الكهربائي والذي عقد بدولة الكويت يومي 14-2014/1/15، **عقدت أمانة المجلس اجتماعاً تشاورياً مع الوكيل المساعد لوزارة الطاقة يوم 2014/1/15**، تم خلاله استعراض ما تم في المعارض السابقة، والاتفاق على الخطوات القادمة للإعداد والتحضير لإقامة المعرض الثامن، وفي هذا الإطار قامت أمانة المجلس بتوجيه رسالة إلى الوكيل المساعد لوزارة الطاقة مرفقاً بها التصور الذي

أعدته أمانة المجلس حول المعرض الثامن لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الوطن العربي متضمناً :

1- قرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومكتبه التنفيذي حول استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة للمعرض الثامن، وملخص موجز حول المعارض السابقة.

2- مقترح تفصيلي حول الترتيبات الخاصة بإقامة المعارض.

3- النشرة التعريفية – دليل المشاركين وإعلاناتهم، والأعباء المالية المتوقعة.

4- مقترحات للتنفيذ.

- وقد تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2014/1/26 رسالة من وكيل وزارة الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة تفيد إلى أنه ونظراً لأن المعرض السابع قد أُقيم بدولة قطر عام 2013، فإن وزارة الطاقة تعتقد أن إقامة المعرض الثامن بعد سنة أي عام 2014 قد لا يساعد على عرض معدات وتجهيزات كهربائية جديدة، ويمكن أن يقلل ذلك من عدد العارضين أو المهتمين بالمعرض، وبالتالي سوف يؤثر على نجاح المعرض الثامن، **لذلك فإن وزارة الطاقة ترغب في تأجيل إقامة المعرض الثامن إلى الربع الأول من عام 2015**، وذلك لمنح الشركات العارضة الفرصة لتقديم أحدث ما توصلت إليه الصناعة في مجال المعدات الكهربائية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في زيادة عدد المشاركين.

- قامت أمانة المجلس بتوجيه رسالة بتاريخ 2014/2/2 إلى وكيل وزارة الطاقة تفيد بأنها ستعرض موضوع تأجيل إقامة المعرض الثامن إلى الربع الأول من عام 2015 على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي لإصدار قرار بهذا الشأن.

- كما قامت أمانة المجلس بتاريخ 2014/3/6 بالتعميم على الدول العربية لموافاتها بالمعارض المتخصصة بالصناعات الكهربائية والتي ستقام خلال الربع الأول من عام 2015.

- اطلع الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونة: 2014/6/17) على التقرير الذي أعدته أمانة المجلس حول المعرض الثامن والندوة المصاحبة، وأوصى بأن تستمر أمانة المجلس بالتنسيق مع وزارة الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة للإعداد والتحضير لإقامة المعرض الثامن لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية في الدول العربية (خلال النصف الأول من عام 2015). وعلى أن تقام فعاليات المعرض الثامن والمؤتمر المصاحب له خلال ثلاثة أيام، ويكون عنوان الندوة التي يتضمنها المؤتمر " الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة الكهربائية ".

والمطلـوب هو:

1- تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بالإجراءات التي تم اتخاذها.

2- تكليف أمانة المجلس باستمرار التنسيق مع وزارة الطاقـــة بدولـــة الإمـــارات العربية المتحدة للإعداد والتحضير لإقامة المعرض الثامن لـــصناعة المعـــدات والتجهيزات الكهربائية في الدول العربية خلال النصف الأول من عام (2015).

3- تقام فعاليات المعرض الثامن والمؤتمر المصاحب له خلال ثلاثة أيام، ويكـــون عنوان الندوة التي يتضمنها المؤتمر " الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقـــة الكهربائية ".

ب- إعداد دراسة حول "سوق المعدات الكهربائية في الوطن العربي وتحديد حجم مساهمة الصناعات العربية في هذه السوق، ومدى ثقة المستهلك النهائي في المنتجات العربية":

عرض الموضوع:

- اطلع المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة:2013/4/30) على القرار رقم 139 الصادر عن الدورة التاسعة للمجلس (الأمانة العامة: 2011/12/22) والمتعلق بالطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالتعاون مع الاتحاد العربي للكهرباء لإعداد دراسة حول (سوق المعدات الكهربائية في الوطن العربي وتحديد حجم مساهمة الصناعات العربية في هذه السوق، ومدى ثقة المستهلك النهائي في المنتجات العربية)، وكذلك القرار رقم 207 الصادر عن الاجتماع الثامن والعشرين للمكتب التنفيذي بتاريخ 2013/1/8، والذي ينص على:

- **تكليف أمانة المجلس بإعادة الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لإجراء الدراسة مع الاستعانة بتغطية تكاليفها من خلال رعاية كبار المصنعين العرب للدراسة؛ على أن تقوم المنظمة بإعداد نشرة توضح طبيعة الدراسة والمزايا المقدمة للرعاة.**
- **تتولى الوزارات المعنية بشؤون الكهرباء في الدول العربية توجيه خطابات طلب دعم لكبار المصنعين في كل دولة مرفقاً بها النشرة المعدة من قبل المنظمة، على أن تزوّد المنظمة والاتحاد العربي للكهرباء بصور من هذه الخطابات.**
- **تودع مبالغ الرعاية في حساب دعم أنشطة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وفي حالة تجاوز مبالغ الرعاية تكلفة الدراسة يوجّه الفرق لأنشطة مماثلة.**
- **تكليف الاتحاد العربي للكهرباء بتولي مهمة التنسيق والمتابعة لإنجاز الدراسة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.**

- وأحيط علماً بـ :

- التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حول الإجراءات التي اتخذتها لمتابعة تنفيذ قرار المكتب التنفيذي في اجتماعه الثامن والعشرين.
- المذكرة التي وجهتها أمانة المجلس بتاريخ 2013/2/17 إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تطلب منها إعداد نشرة توضح طبيعة الدراسة والمزايا المقدمة للرعاة، وموافاتها بها قبل 2013/3/15 لعرضها على الدورة العاشرة للمجلس (ابريل 2013).

- قيام الاتحاد العربي للكهرباء بتوجيه خطاب بتاريخ 2013/2/21 إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، يطلب إعلامه بما تم بموضوع الدراسة، حتى يتمكن الاتحاد من عرض تقدم سير العمل على على الدورة العاشرة للمجلس (ابريل 2013).

واتخذ القرار رقم 165 الذي ينص على:

" **الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إعداد الدراسة المطلوبة حول سوق المعدات الكهربائية في الوطن العربي وفقاً لقرار المكتب التنفيذي رقم 207 بتاريخ 2013/1/8؛ والتنسيق في ذلك مع الاتحاد العربي للكهرباء.**"

- تم إحاطة كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي للكهرباء بقرار المجلس أعلاه.

- استعرض الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونة: 2014/6/17) التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حول الإجراءات التي اتخذتها لمتابعة تنفيذ القرار رقم 164 الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (2013/4/30). **(مرفق التقرير)** وأوصى بأن تقوم أمانة المجلس بالطلب مجدداً من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التنسيق مع الاتحاد العربي للكهرباء، لتشكيل فريق عمل مصغر، للمضي قدماً في استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ الدراسة المطلوبة حول سوق المعدات الكهربائية في الوطن العربي.

- وتنفيذاً للتوصية المتعلقة بالدراسة، والصادرة عن الاجتماع السادس للخبراء، وجّه الاتحاد العربي للكهرباء رسالة بتاريخ 2014/6/24 يقترح فيها الخطوات التي يمكن اتباعها لإجراء الدراسة المطلوبة. **(مرفق)**

- وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتاريخ 2014/6/30 بتوجيه رسالة للاتحاد العربي للكهرباء متضمنة ترحيبها وشكرها لمقترحات الاتحاد، وأنها بصدد إعداد مسوّدة مذكرة حول الأهداف من الدراسة، والفوائد التي تعود على الشركات المصنعة بشكل خاص، وقطاع صناعة المعدات الكهربائية في الوطن العربي بشكل عام. **(مرفق)**

- كما تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2014/8/11 رسالة من الاتحاد العربي للكهرباء حول:

1- التنسيق بين الاتحاد العربي للكهرباء والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بخصوص دراسة سوق المعدات الكهربائية في الوطن العربي.

2- تحديث خرائط الربط الكهربائي العربي.

والمطلـوب هو:

1- تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بالتقرير المقـدم مـن المنظمـة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وبقرار المكتب التنفيذي رقم 207 بتـاريخ 2013/1/8، وقرار المجلس في دورته العاشرة رقم 165 بتاريخ 2013/4/30، والإجراءات التي تم اتخاذها مع كل من المنظمة العربيـة للتنميـة الـصناعية والتعدين، والاتحاد العربي للكهرباء، لإعداد دراسـة حـول سـوق المعـدات الكهربائية في الوطن العربي، والتوجيه بما يراه مناسباً.

2- الطلب مجدداً من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التنسيق مع الاتحاد العربي للكهرباء، لتشكيل فريق عمل مـصغّر، للمـضي قـدماً فـي اسـتكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ الدراسة المطلوبة حول سوق المعدات الكهربائية فـي الوطن العربي.

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السابع

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

الاعتبارات البيئية في قطاع الكهرباء

عرض الموضـوع:

- اطلع المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة:2013/4/30) على تقرير وتوصيات ندوة " الإنبعاثات الملوثة للبيئة بقطاع الكهرباء في الدول العربية (دولة قطر/ الدوحة: يومي 27-2012/5/28) والدورة التدريبية يومي 29-2012/5/30. واتخذ بشأنها القرار رقم 166 الذي ينص على:

" تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) والجهات المختصة بمملكة البحرين لعقد ندوة حول "الوضع البيئي في قطاع الكهرباء في الدول العربية: رؤية مستقبلية" بمملكة البحرين عام 2013."

- وتنفيذاً لقرار المجلس أعلاه قامت أمانة المجلس بمراسلة الجهات المختصة بمملكة البحرين للإعداد والتحضير للندوة، وقد تلقت أمانة المجلس رسالة الكترونية بتاريخ 2013/9/15 متضمنة اعتذار الجهاز الإداري بهيئة الكهرباء والماء على إقامة الندوة بمملكة البحرين، وبناءً على ذلك وبعد التشاور مع الجهات المعنية، فقد تقرر إقامتها بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 22-2013/12/23.

- وقد وجّهت أمانة المجلس بتاريخ 2013/10/9 الدعوة للخبراء المعنيين بالدول العربية للمشاركة في الندوة، (بالحضور أو بورقة عمل) مرفق بها المذكرة التوضيحية، وأهداف ومحاور الندوة، والمطوية الخاصة بها.

- ولكن ونظراً لانخفاض عدد المشاركين بالندوة، ولعدم تأكد أمانة المجلس من استلام المزيد من المشاركات، خلال الفترة القادمة، **فقد تقرر تأجيل إقامة الندوة إلى العام 2014، وتم إبلاغ الدول العربية بذلك بتاريخ 2013/12/2.**

- وبعد التنسيق والتشاور مع الجهات المنظمة للندوة، **تقرر إقامة ندوة حول "الوضع البيئي في قطاع الكهرباء في الدول العربية: رؤية مستقبلية" يومي 15-2014/10/16 بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.**

- وقد وجّهت أمانة المجلس بتاريخ 2014/5/4 الدعوة للخبراء المعنيين بالدول العربية للمشاركة في الندوة، (بالحضور أو بورقة عمل) مرفق بها المذكرة التوضيحية، والمطوية (البروشور) الخاصة بها، كما أكدت ثانية على دعوتها للخبراء المعنيين بالدول العربية للمشاركة في الندوة بتاريخ 2014/6/9. (**مرفق التعميم ومرفقاته**)

- اطلع الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونة: 2014/6/17) على المذكرة التوضيحية والمطوية (البروشور) الخاصة بالندوة، وأوصى بأن تقوم أمانة المجلس بالتأكيد على الدول العربية للمشاركة (بالحضور أو إعداد ورقة عمل) في الندوة "الوضع البيئي في قطاع الكهرباء في الدول العربية: رؤية مستقبلية" والمقرر إقامتها يومي 15-2014/10/16 بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.

والمطلـــوب هو:

تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بإقامة ندوة حول "الوضع البيئي في قطاع الكهرباء في الدول العربية: رؤية مستقبلية" بجمهورية مصر العربية – شرم الشيخ يومي 15-16 أكتوبر 2014. وحث الدول العربية على المشاركة فيها بكثافة (بالحضور أو إعداد ورقة عمل).

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثامن

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

المبادرة الإقليمية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء في الدول العربية

عرض الموضـوع:

- يعتبر تحقيق أمن الطاقة والمياه والغذاء من أكبر تحديات التنمية المستدامة في المنطقة العربية خلال الألفية الحالية، لما تكتسيه هذه القطاعات الثلاث من أهمية استراتيجيه لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، تسمح بخلق تنمية مع الحفاظ على الموارد الطبيعة وترشيد استثمارها واستعمالها بشكل يضمن حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمنطقة العربية، كما تقتضي التنمية المستدامة التنسيق والترابط بين مثلث قطاعات الطاقة والمياه والغذاء من خلال سياسات وبرامج منسجمة تتجاوز كل قطاع على حدة، وقد أثبتت التجارب أن العمل على المستوى القطاعي يؤدي إلى نتائج محدودة، وهو ما يؤكد أهمية ترابط القطاعات الثلاثة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن كلفة الطلب على المياه من الطاقة قد تزيد بنسبة 40% خلال العقدين القادمين مما سيجعل فاتورة الطاقة خاصة في الدول العربية غير المنتجة للطاقة أكبر، وبما أن استهلاك الطاقة في القطاع الزراعي في الوطن العربي تصاعدي، فكل تأثير على قطاعي الطاقة والمياه ينعكس لا محالة على قدرة البلدان العربية على إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية بشكل مستدام وبالتالي على أمنها الغذائي، ومن ناحية أخرى سيزداد الطلب على المياه بحلول 2030 بنسبة 30 إلى 35 % في حين سيزداد

الطلب على الغذاء بنسب يتوقع أن تتراوح بين 30 و50% وبالتالي يصبح ترابط التخطيط لهذه القطاعات أمر لا مفر منه للتعامل مع هذا الواقع.

- ومنذ مؤتمر بون العالمي في 2011 حول ترابط قطاعات الطاقة والمياه والغذاء، أصبح مفهوم الترابط توجهاً عالمياً يتيح فرصاً جديدة للتنمية المستدامة في العالم، وأصبح من الضروري انخراط المنطقة العربية في هذا الحوار لوضع تصور ورؤية عربية موحدة حول الفرص المتاحة من خلال تبني ترابط بين القطاعات الثلاثة كبديل للمقاربة القطاعية التي أثبتت محدوديتها وكلفتها المرتفعة اقتصادياً وبيئياً.

- وفي هذا الإطار نظمت جامعة الدول العربية/ القطاع الاقتصادي/ إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة، بالتعاون مع إدارة الطاقة- المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وبالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمجتمع المدني. جلسة تشاورية رفيعة المستوى لإطلاق حوار إقليمي حول واقع وآفاق الترابط بين الطاقة – امن المياه والغذاء في المنطقة العربية، وذلك على هامش فعاليات المعرض العربي الإقليمي الأول للتنمية القائمة على التعاون فيما بين دول الجنوب والذي عقد بدولة قطر- الدوحة خلال الفترة 18-20 فبراير 2014 لتحقيق الأهداف التالية:

أ. تشخيص فوائد وكلفة ترابط أمن الطاقة – المياه – الغذاء بالنسبة لكل قطاع وإلى أي مدى يمكن للمقاربة المندمجة للقطاعات الثلاث أن تساعد على ترشيد استهلاك الموارد وتقليل الفاقد.

ب. الاستفادة من خبرات مختلف المنظمات والهيئات المشاركة في الجلسة والبناء على خبراتها لوضع تصور آفاق الحوار الإقليمي الأول للترابط في المنطقة العربية.

ج. مناقشة القيمة المضافة للترابط مقارنة مع المقاربة القطاعية في التحول نحو اقتصاد أخضر وتحقيق تنمية مستدامة في الدول العربية.

د. وضع تصور للمراحل المقبلة للحوار الإقليمي حول ترابط أمن الطاقة والمياه والغذاء

هـ. توثيق ونشر مخرجات الجلسة حول واقع وآفاق الترابط وطنيا وإقليميا ودوليا.

- وقد حضر الجلسة أكثر من 60 مشاركاً يعملون لدى 42 منظمة حكومية وغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني من مختلف الدول العربية، وصناديق التمويل العربية، ومنظمات دولية مع حضور مهم لمنظمات الأمم المتحدة علاوة على حضور برلماني عربي، كما تم خلال الجلسة استعراض (9) أوراق عمل قدمها خبراء عرب ودوليين من مختلف القطاعات لتكوين صورة شمولية حول هذا المفهوم الجديد وعن التجارب العالمية التي يمكن للمنطقة أن

تستفيد منها وتبني عليها. (مرفق التقرير). **وسيتم رفع مخرجات الجلسة التشاورية للمجالس الوزارية العربية المختصة وكذلك** آليات دعم العمل العربي المشترك.

وقد خلصت الجلسة التشاورية إلى جملة من التوصيات أهمها:

1- **الأهمية الإستراتيجية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء كمدخل للتنمية المستدامة في المنطقة العربية وذلك بتبني سياسات وتخطيط منسجم بين القطاعات الثلاث لترشيد الاستهلاك وإدارة الطلب ورفع كفاءة الموارد.**

2- **تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بتنسيق الجهود التي تقوم بها الحكومات والهيئات البحثية والمنظمات الدولية والإقليمية لتبني الترابط بين القطاعات الثلاث والعمل على نشرها وتوزيعها.**

3- **العمل بشكل متواز على مستوى السياسات الإقليمية ورفع الوعي بأهمية الترابط وكذا عبر تشجيع المشاريع الوطنية والإقليمية للدفع بالحوار الإقليمي حول الترابط طاقة مياه غذاء.**

4- **خلق شبكة عربية لتبادل المعلومات حول التجارب وقصص النجاح في تبني الترابط على كافة المستويات وبالتعاون مع كافة الشركاء من حكومات وقطاع خاص ومنظمات غير حكومية.**

- وفي نهاية الجلسة اقترحت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه جملة من الأنشطة التدريبية ودراسات إستراتيجية حول الترابط التي يتم تنفيذها بالتعاون بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية (2014-2016) بهدف الدفع بالحوار الإقليمي حول الترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء إلى الأمام. (مرفق)

- قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بعرض مذكرة شارحة حول المبادرة الإقليمية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء في الدول العربية على الدورة العادية السادسة للمجلس الوزاري العربي للمياه (دولة قطر- الدوحة: 2014/5/27) واتخذ بشأنها القرار رقم 103 والذي ينص على:

"**اعتماد الأنشطة (المقترحة لدعم تبني مفهوم الترابط طاقة أمن المياه والغذاء في المنطقة العربية) ودعوة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) من أجل استقطاب التمويل لتنفيذ الأنشطة والدراسات الخاصة بالمبادرة الإقليمية حول الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء**".

- كما ستقوم الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون البيئة بعرض المبادرة على المجلس في اجتماعه القادم (ديسمبر 2014).
- من جهة أخرى، وتماشياً مع سياسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) في التواصل مع المجالس الوزارية العربية المتخصصة، ومنها المجلس الوزاري العربي للكهرباء، فإنها تأمل منحها الفرصة من خلال اجتماع المكتب التنفيذي القادم لعرض الوثيقة التي أعدتها حول أهداف التنمية المستدامة (**هدف ضمان الحصول على الطاقة المستدامة للجميع**). (**مرفق رسالة الاسكوا**)

والمطلـــوب هو:

1- تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بالتقرير والتوصيات الصادرة عن الجلسة التشاورية رفيعة المستوى لإطلاق حوار إقليمي حـــول واقـــع وآفـــاق الترابط بين الطاقة – أمن المياه والغذاء في المنطقة العربية، والتي عقدت على هامش فعاليات المعرض العربي الإقليمي الأول للتنمية القائمة على التعاون فيما بين دول الجنوب بدولة قطر- الدوحة خلال الفترة 18-20 فبراير 2014.

2- تكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتنسيق مـــع الأمانـــة الفنيـــة للمجلس الوزاري العربي للمياه، للإعـــداد والتحـــضير لتنظـــيم الاجتمـــاع الأول للخبراء العرب حـــول أولويات الترابط طاقـــة أمن المياه والغذاء في المنطقـــــة العربية.

3- تكليف أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتنسيق مـــع الأمانـــة الفنيـــة للمجلس الوزاري العربي للمياه، والوكالة الألمانيـــة للتعـــاون الـــدولي (GIZ) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، لدعم تبني مفهوم الترابط طاقة أمن المياه والغذاء في المنطقة العربية، وذلك من خلال الأنشطة والدراسات المقترحة (مرفقة) والخاصة بالمبادرة الإقليمية حول الترابط بين الطاقة والميـــاه والغذاء والمقترح تنفيذها.

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند التاسع

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

مبادرة الأمين العام للطاقة المتجددة

عرض الموضوع:

- عُرضت الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) على الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية بالرياض (يناير 2013) وحظيت بمباركة القادة العرب، وصدر بشأنها القرار رقم 31 الذي تم فيه اعتماد الإستراتيجية كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة.
- أثبتت الدراسات أن المنطقة العربية تتمتع بمصادر وفيرة من الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تقع معظم الدول العربية في منطقة الحزام الشمسي، كما تتمتع بعض الدول العربية بإمكانات جيدة في مجال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، علاوة على مصادر الطاقة المائية المتمثلة في الأنهار ومساقط المياه.
- تعزيزاً لما سبق؛ يعتزم الأمين العام لجامعة الدول العربية طرح مبادرة للطاقة المتجددة أثناء انعقاد القمة العربية بالكويت (مارس 2014) لتساهم في تعزيز انتشار تقنيات الطاقة المتجددة على مستوى المنطقة العربية وذلك إلى جانب الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) التي اعتمدتها القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة بالرياض (يناير 2013)، وفي هذا الصدد، كلّف معاليه خبيراً مختصاً لإعداد رؤية

تلخص هذا التوجه وصولاً للاستفادة القصوى من مصادر الطاقة المتجددة التي تتمتع بها المنطقة العربية، وما يمثله ذلك من تحقيق أمن الطاقة وتنويع مصادرها؛ (مرفق التقرير)

- تهدف المبادرة بشكل رئيسي إلى تطوير قدرات الدول العربية لتمكينها من الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة لديها بشكل أكثر فاعلية مع التركيز على دور القطاع الخاص في الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، وكذلك اقتراح مصادر مناسبة للتمويل تساهم في بناء سوق عربية للطاقة المتجددة.

- **يرتكز التقرير المعد لصياغة المبادرة على محورين** اثنين يتكاملان مع بعضها البعض، يمثل **المحور الأول** الأطر القانونية والتشريعية الكفيلة بتنظيم الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة بحيث تضمن الشفافية والمساواة في الفرص وتقدم بدائل تمويلية محفزة لزيادة استخدام الطاقة المتجددة، **أما المحور الثاني** فيعتمد على دعم وتطوير القدرات الصناعية العربية بشكل تتكامل فيه القطاعات المختلفة في منظومة واحدة، إلى جانب العمل على بنـــاء القـــدرات المعرفية العربية وتوطين التقنية عن طريق البحث العلمي ونقل المعرفة بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية.

- تخلص المبادرة إلى ضرورة وجود إطار مؤسسي عربي لنشر استخدام الطاقة المتجددة على نحو مستدام مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية، لذا تقترح تأسيس هيئة عربية للطاقة المتجددة تحت مظلة جامعة الدول العربية على غرار الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا)، وتهتم هذه الهيئة الجديدة بزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة العربي إلى جانب دعم البحث والابتكار والتطوير وتعزيز القدرات التصنيعية العربية في هذا المجال.

- عرض معالي الأمين العام هذه المبادرة على القمة العربية العادية الخامسة والعشرين التي عقدت بدولة الكويت (مارس 2014) وصدر بشأنها القرار رقم 608 بتاريخ 2014/3/26.

- ومتابعة لتنفيذ القرار أعلاه أجرى معالي الأمين العام مشاوراته مع رئيس المكتب التنفيذي، ثم وجّه بالدعوة لعقد اجتماع استثنائي للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء لبحث أسلوب تنفيذ قرار القمة المشار إليه.

- قامت أمانة المجلس بتوجيه الدعوة لأعضاء المكتب التنفيذي بتاريخ 19 مايو 2014 لتلبية دعوة الأمين العام وحضور الاجتماع الاستثنائي للمكتب التنفيذي المزمع عقده يوم 19 يونيو 2014 في تمام الخامسة مساءً بفندق موفنبيك الجونة.

- تم إعلام أمانة المجلس من قبل مكتب معالي وزير الكهرباء والطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية رئيس المكتب التنفيذي بأنه قد تم الاتفاق هاتفياً مع معالي الأمين العام على إلغاء الاجتماع الاستثنائي للمكتب التنفيذي، وعرض المبادرة على الاجتماع العادي للمكتب التنفيذي في سبتمبر من هذا العام.

والمطلـــوب هو:

1- تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بمضمون مبادرة الأمـــين العـــام للطاقة المتجددة، (المرفقة)، وبالقرار رقم 608 الصادر عن القمـــة العربيـــة العادية الخامسة والعشرين التي عقدت بدولة الكويت (مارس 2014)، واتخـــاذ ما يراه مناسباً في أسلوب تنفيذ قرار القمة المشار إليه.

2- الترحيب بالمنتدى العربي للطاقات المتجددة الذي تعتزم المملكة المغربية تنظيمه خلال عام 2015؛ وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع وزارة الطاقة المغربيـــة لإنجاح المنتدى.

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند العاشر

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة

عرض الموضوع:

أ. **الإطار العربي للطاقة المتجددة ونموذج الخطط الوطنية:**

- اطلع المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة:2013/4/30) على القرار رقم 31 الصادر عن الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الرياض:2013/1/22)، والمتضمن اعتماد الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة كإطار للعمل العربي المشترك، وعلى الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ونموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجددة، واتخذ بشأنها القرار رقم 167 والتي تنص الفقرة 4 منه على:

"**الإحاطة علماً بمشروع الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة، ومرفقه نموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجددة، وتكليف أمانة المجلس بتعميم النموذج المقترح للإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ومرفقه نموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجددة على الدول العربية لاستلام الملاحظات خلال شهرين**".

- وتنفيذاً للقرار الصادر أعلاه، قامت أمانة المجلس بتاريخ 2013/6/11 بتعميم النموذج المقترح للإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ومرفقه نموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجددة على الدول العربية لاستلام الملاحظات خلال مدة أقصاها شهرين من تاريخ التعميم.

- تلقت أمانة المجلس مجموعة من الملاحظات من المملكة العربية السعودية بتاريخ 2013/9/5، ودولة قطر بتاريخ 2013/9/18 ومذكرة من جمهورية مصر العربية بتاريخ 2013/9/4 تتضمن بعض المقترحات على مشروع الإطار والنموذج مع عدم وجود ملاحظات.

- استعرض الاجتماع السادس لفريق عمل الطاقة المتجددة (المنامة: 9-2013/10/10) ملاحظات المملكة العربية السعودية ودولة قطر ومقترحات جمهورية مصر العربية وأوصى فريق العمل بـــما يلي:

1- تعديل الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة وفق الملاحظات الواردة من قبل الدول فيما عدا تلك المتعلقة بآلية التنمية النظيفة والحد من الانبعاثات.

2- عرض الإطار الاسترشادي للطاقة المتجددة ومرفقه نموذج خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة بشكله النهائي على لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في اجتماعها القادم تمهيداً لاعتماده من قبل المكتب التنفيذي.

- ومتابعة للتوصيات أعلاه، تم العمل على تعديل الإطار وعرض النسخة النهائية ومرفقه نموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجددة في ورشة عمل متخصصة عقدت على هامش الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتاريخ 2014/3/11 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)؛ كما تم عرض دراسة حالة عن إحدى الدول العربية، وهي الجمهورية اللبنانية، مثالاً على نجاعة هذا النموذج كوثيقة استرشادية لوضع الخطط الوطنية للطاقة المتجددة في الدول العربية.

- تم عرض الموضوع ضمن جدول أعمال الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الذي عقد في مقر الأمانة العامة بتاريخ 12-2014/3/13، وأوصت اللجنة بدورها بـــتكليف أمانة المجلس بتعميم النسخة المعدّلة من نموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجددة (NREAP) على أعضاء اللجنة عن طريق البريد الالكتروني لموافاة أمانة المجلس بملاحظاتهم عليها خلال أسبوع من تاريخ التعميم.

- وبناءً عليه، قامت أمانة المجلس بتعميم النموذج على أعضاء اللجنة حيث تلقت مجموعة من الملاحظات من السيد رئيس اللجنة فقط وتم دراسة هذه الملاحظات وأخذها بعين الاعتبار في النسخة النهائية من النموذج.

والمطلـوب هو:

- **تفضل المكتب التنفيذي الموقر باعتماد الإطار الاسترشادي العربـي للطاقـة المتجددة ومرفقه نموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجـددة ودعـوة الـدول العربية إلى استخدامه كموّجه رئيسي في إعداد خططهـا الوطنيـة للطاقـة المتجددة.**
- **تكليف المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتنسيق مـع أمانـة المجلس بالمهام الآتية:**

1. **العمل على تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء لإعداد خططها الوطنية للطاقة المتجددة، بما في ذلك التعاقد مع الخبراء المتخصـصين وإقامـة برامج التدريب الموجهّة وصولاً لإدماج الطاقة المتجددة كعنصر أساسـي في خليط الطاقة العام.**
2. **التنسيق مع لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لوضع منهجيـة محددة لمتابعة تطور تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجـددة، وإعداد الخطط الوطنية للطاقة المتجـددة؛ علـى أن يـتم عـرض هـذه المنهجية على الاجتماع القادم للجنة خبراء الطاقـة المتجـددة وكفـاءة الطاقة تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس.**
3. **إعداد تقرير سنوي يرفع إلى لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة حول تطور تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ليتم اعتماده سنوياً من قبل المكتب التنفيذي للمجلس.**

ب. خارطة الطريق لتنفيذ الإستراتيجية العربية:

- في إطار المبادرات الإقليمية التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، أبدت الوكالة رغبتها في التعاون مع جامعة الدول العربية من خلال أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء (إدارة الطاقة)، على أن يكون هذا التعاون مبنياً على دعم تنفيذ الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات للطاقة المتجددة.

- ولبلورة هذا التعاون، تم توقيع مذكرة تفاهم مع كل من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتاريخ 2013/6/17 تضمنت الاتفاق على إعداد "خارطة طريق لتنفيذ الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010–2030)"، تستعرض الفرص والتحديات في المنطقة العربية وتقترح آليات محددة لتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة والمضمنة في الإستراتيجية. على أن يتولى المركز الإقليمي مهمة إعداد خارطة الطريق تحت إشراف لجنة فنية مؤلفة من جميع الأطراف.

- تم إعداد ورقة عمل شارحة تستوفي أهم المخرجات المتوقعة من خارطة الطريق، وعرضت على الاجتماع السادس لفريق عمل الطاقة المتجددة (المنامة: 9–2013/10/10) حيث تمت مناقشتها بحضور ممثلي كافة الأطراف المعنية، وأوصى فريق العمل بـــما يلي:

- **الموافقة على ورقة العمل التشاورية التي تم عرضها كأساس لإعداد خارطة الطريـــق لتنفيـــذ الإستراتيجية العربية لتطوير استخدام الطاقة المتجددة أخذاً بالاعتبار ملاحظات أعضاء الفريق.**
- **التأكيد على استثمار النتائج التي ستخلص إليها خارطة الطريق ورفع مستوى التعـــاون بـــين الأطراف المعنية كوسيلة لحصول الدول العربية على الدعم اللازم لتطـــوير مـــصادر الطاقـــة المتجددة ضمن برامج الدعم التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.**

- تم إعداد المسودة النهائية لخارطة الطريق أخذاً في الاعتبار ملاحظات أعضاء فريق عمل الطاقة المتجددة فضلاً عن أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء وكذلك عدد من الخبراء الإقليميين والدوليين، حيث عرضت هذه المسوّدة خلال ورشة عمل مصغرة نظمتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة على هامش القمة العالمية لطاقة المستقبل في أبوظبي وذلك في 20 يناير 2014، وتمت مناقشة أهم ما تضمنته من نتائج وإجراءات مقترحة على مستوى الدول، بالإضافة إلى المشروعات والمبادرات التي من شأنها دعم الدول العربية في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية تحقق الأهداف المنصوص عليها في الإستراتيجية العربية، وكذلك تم عرض مقترح للخطوات المستقبلية يمتد حتى عام 2016 من خلال سبع مبادرات تضمنت:

1. **تقديم المساعدات التقنية والمالية لدعم الدول العربية في تصميم الخطط الوطنية للطاقة المتجددة.**

2. **بناء وتنمية القدرات العربية لتحقيق الدورة الكاملة للمشروعات بما في ذلك التخطيط، وتقييم المصادر الطبيعية، ودراسات الجدوى وإعداد وتنفيذ وتقييم أداء المشروعات والخطط والسياسات.**

3. **تحديد الإمكانات والفرص المتاحة لخيارات الطاقة المتجددة الغير مستغلة بما في ذلك التدفئة والتبريد وتحلية المياه والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة المائية الصغيرة وخيارات الضخ والتخزين المائي.**

4. **تكامل الطاقات المتجددة في شبكات الكهرباء (مبادرة الطاقة النظيفة في المنطقة العربية) لدمج كميات أكبر من الكهرباء المتجددة.**

5. **تحسين التخطيط والإجراءات الإدارية والمكانية للطاقة المتجددة.**

6. **تقييم فرص التعاون المالي وتخفيف مخاطر الاستثمار للقطاعين العام والخاص لنشر الطاقات المتجددة في المنطقة العربية.**

7. **تعزيز الصناعة والخدمات الوطنية لخدمة أسواق الطاقة المتجددة العربية.**

- استعرض الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (مقر الأمانة العامة: 12-2014/3/13) ضمن جدول أعماله النتائج المنبثقة عن خارطة الطريق وأوصى بـــ:

"**الإحاطة علماً بتقرير خارطة الطريق لتنفيذ الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) الذي تم إعداده بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، والمبادرات السبعة المنبثقة عنه المقترحة، والطلب من الدول العربية موافاة أمانة المجلس بأولوياتها في هذا الصدد خلال شهر من تاريخ التعميم**"

ولم تتلق أمانة المجلس خلال الفترة المحددة أي من الأولويات أو المقترحات في هذا الشأن.

- تم إطلاق خارطة الطريق رسمياً خلال فعاليات المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (جمهورية مصر العربية – الجونة: 18-2014/6/19) بحضور ممثلي كل من جامعة الدول العربية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة

وكفاءة الطاقة حيث تم عرض المبادرات السبع التي تضمنها التقرير لتشكل خارطة الطريق لتنفيذ بنود الإستراتيجية العربية للطاقة المتجددة حتى عام 2030. **(مرفق خارطة الطريق)**

والمطلــوب هو:

1. **تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بالمبادرات التي خلص إليها التقرير.**
2. **تكليف المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتنسيق مع أمانة المجلس والوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA للعمل على تطوير هذه المبادرات وصياغتها على شكل مقترحات مشاريع تتضمن تحديد المتطلبات الفنية والمالية اللازمة لتنفيذها على ارض الواقع،**
3. **تكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بدراسة عقد اجتماع إقليمي يضم كافة الأطراف المعنية والجهات التمويلية والمانحين بهدف توفير الدعم المطلوب لتنفيذ هذه المبادرات، ووضع إطار زمني محدد للتنفيذ،**
4. **تكليف المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتنسيق مع أمانة المجلس والوكالة الدولية للطاقة المتجددة برفع تقرير عن تقدم الأعمال للمكتب التنفيذي الموقر في اجتماعه المقبل.**

ج. <u>استغلال الطاقة الشمسية لأغراض التكييف:</u>

- أثناء انعقاد الاجتماع السادس لفريق عمل الطاقة المتجددة (المنامة: 9-2013/10/10) اقترح ممثل جمهورية السودان أن يدرج موضوع التسخين الشمسي كبند من بنود جدول أعمال الفريق نظراً لحاجة المنطقة العربية لمثل هذه التقنية. وبناءً عليه أرسلت أمانة المجلس للدول العربية بخصوص إدراج هذا المقترح في جدول أعمال المجلس، وتلقت مجموعة من الردود التي تمحورت جميعها حول الموافقة والترحيب بهذه الفكرة.
- تم إعداد ورقة العمل المرفقة من قبل جمهورية السودان والتي تقترح فيها إجراء دراسة حول الجدوى الفنية والاقتصادية للتكييف الشمسي وفق مجموعة محاور عدة. (مرفق الورقة)
- تم عرض الموضوع ضمن جدول أعمال الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة مقر الأمانة العامة: (12-2014/3/13)، والتي أوصت بدورها بالترحيب بمقترح جمهورية السودان بشان إجراء دراسة حول الجدوى الفنية والاقتصادية للتكييف باستخدام الطاقة المتجددة في المنطقة العربية، وتكليف ممثل جمهورية العراق بإعداد الشروط المرجعية للدراسة. ولم تتسلم الأمانة العامة أي ملفات بهذا الصدد.

والمطلــوب هو:

1. **تفضل المكتب التنفيذي الموقر بتكليف أمانة المجلس لإجراء دراسة متكاملة حول الجدوى الفنية والاقتصادية لاستخدام الطاقة الشمسية في مجال التكييف في المنطقة العربية والاستعانة بالخبرات الدولية والإقليمية المتاحة للخروج بتوصيات محددة توضح ماهية العمل المستقبلي في هذا الإطار.**
2. **تكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتحديد التكلفة التقديرية، ووضع الشروط الفنية الخاصة بهذه الدراسة وعرضها على الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي للموافقة عليها.**

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الحادي عشر

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثلاثين
للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء
(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشان

دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية

عرض الموضوع:

- اطلع المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة:2013/4/30) على توصية الاجتماع الرابع للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (بيروت: 10/5/2012) بشأن دليل إمكانات الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة والتي نصت على:

" – **تكليف أمانة المجلس بالبدء في تحديث الدليل، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات التي أشارت إليها لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من حيث التبويب والإخراج المطبعي إلى جانب تضمين الدليل المحدث ملحق يضم قائمة بأسماء المؤسسات والمنظمات الإقليمية المختصة والمعنية بالطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة حسب الجدول الزمني التالي:**

- **تحديث الاستمارة (خلال شهر يونيو 2012).**
- **التعميم على الدول العربية (بداية الربع الثالث من عام 2012).**
- **استلام ردود الدول العربية (نهاية الربع الثالث من عام 2012).**
- **الإخراج وإصدار مشروع النسخة الأولية (نهاية الربع الرابع من عام 2012).**

-تكليف أمانة المجلس بمراجعة الاستمارة وتعديلها بهدف تطويرها وذلك بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية ل غربي آسيا (ESCWA)، وذلك في ضوء الاقتراحات التي تم عرضها على اللجنة.

-تكليف أعضاء لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بمتابعة تعبئة استمارة البيانات في دولهم."

- كما اطلع المجلس على القرار رقم 211 الصادر عن الاجتماع الثامن والعشرين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الدوحة:2013/1/8)، والذي نص على:
  - **الطلب من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة استكمال قاعدة البيانات الالكترونية المبنية على المعلومات الواردة في النسخة الأولى من الدليل.**
  - **تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لاستكمال تحديث الدليل والدعوة لعقد ورشة عمل متخصصة لنقاط الاتصال الوطنية في الربع الأول من عام 2013 للتدريب على كيفية استخدام الاستبيان الالكتروني وإدخال البيانات المطلوبة في قاعدة البيانات التي يقوم المركز الإقليمي بإنشائها.**
- وعلى الإجراءات التي قامت بها الأمانة العامة نحو تنفيذ القرارات والتوصيات السابق ذكرها، واتخذ بشأنه القرار رقم 170 الذي ينص على:

1- الإحاطة علماً بإقامة ورشة العمل الخاصة بإدخال البيانات المتعلقة بتحديث الدليل، يومي 12 و 13 مايو/ أيار 2013، بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE).

2- تكليف أمانة المجلس بتجديد الدعوة للدول العربية التي لم تقم حتى الآن بتسمية نقطة اتصال يتولى عملية تعبئة البيانات وحضور ورشة العمل المذكورة، بسرعة قيامها بذلك، وموافاة أمانة المجلس بالاسم والعنوان والبريد الإلكتروني له.

- وتنفيذاً للفقرة الثانية من القرار المشار إليه أعلاه، قامت أمانة المجلس بإرسال خطاب موّجه من الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية إلى معالي الوزراء في الدول التي لم تسم ضباط اتصال بعد والطلب منهم ضرورة التوجيه بتسمية ضابط الاتصال، وتلقت أمانة المجلس تسمية رسمية لضباط اتصال في كل من (الإمارات-جيبوتي-السعودية).

- عقدت ورشة عمل حول تحديث "دليل إمكانات الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة" بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 19 و 2013/6/20 وشارك فيها 25 خبيراً من 12 دول عربية هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية العراق، جمهورية السودان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية؛ وصدر عن ورشة العمل خطة زمنية للانتهاء من الدليل وإصداره وفقا لمواعيد وتكليفات محددة، كما تم إصدار مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين الاستبيان وجعله أكثر سهولة وفقاً لمقترحات ضباط الاتصال المعنيين باستيفاء الدليل.

- عرض الموضوع على الاجتماع السادس لفريق عمل الطاقة المتجددة (المنامة: 9-2013/10/10) والذي أصدر بدوره التوصيات التالية:

1- الاستفادة من المعلومات المتاحة على الإنترنت وتلك الموجودة لدى الاتحاد العربي للكهرباء لاستكمال البيانات الناقصة، والطلب منه مناقشة الموضوع خلال الاجتماع القادم للجنة الطاقة المتجددة في نوفمبر 2013.

2- دعوة أعضاء فريق العمل للتواصل مع ضباط الاتصال في الدول العربية بهدف استكمال البيانات الناقصة.

3- تكليف أمانة المجلس بتعميم النسخة المحدّثة من الدليل والطلب من الدول الأعضاء استكمال البيانات المطلوبة خلال فترة أقصاها شهر من تاريخ التعميم.

4- تعديل اسم الدليل ليصبح "دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية".

- تنفيذاً للتوصيات أعلاه، قامت أمانة المجلس بتعميم مذكرتها بتاريخ 2013/10/30 والتي تشير فيها إلى أن المسوّدة الأولية للدليل موجودة على الموقع الالكتروني لجامعة الدول العربية (بصيغة Word) مع شرح كيفية الوصول إليها، والطلب من مندوبيات الدول العربية إحالة المذكرة إلى مكتب معالي الوزير المعني بشؤون الطاقة المتجددة للإيعاز لضابط الاتصال الاطلاع واستكمال/تعديل البيانات وإضافتها بطريقة (Track Changes) وإعادة إرسالها على البريد الالكتروني لأمانة المجلس في موعد غايته 30 نوفمبر 2013، وتم التأكيد في المذكرة على أنه في حالة عدم تسلم أمانة المجلس للملاحظات خلال تلك الفترة؛ فإن ذلك يعتبر بمثابة موافقة ضمنية على ما جاء في النسخة الموجودة على الموقع.

- يعرض الجدول التالي الموقف النهائي للدليل: [1]

م	الدولـــــــة	تسمية ضابط اتصال	حضور ورشة العمل	تعبئة الاستبيان الكترونياً	إبداء الملاحظات	الموقف النهائي لاستيفاء المعلومات
1	الأردن	نعم	لا	نعم	نعم	تم
2	الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم	تم
3	البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	تم
4	تونس	نعم	نعم	نعم	نعم	تم
5	الجزائر	نعم	لا	لا	نعم	تم
6	جيبوتي	نعم	لا	نعم	نعم	تم
7	السعودية	نعم	لا	لا	نعم	تم
8	عمان	نعم	لا	نعم	نعم	تم
9	السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	تم
10	سوريا	لا	لا	لا	تم إدراج البيانات من قبل RCREEE	
11	العراق	نعم	نعم	نعم		تم
12	فلسطين	نعم	نعم	نعم		تم
13	قطـــــــر	نعم	نعم	نعم	نعم	تم
14	الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	تم
15	لبنـــــان	نعم	نعم	نعم	نعم	تم
16	ليبيـــــا	نعم	نعم	نعم	نعم	تم
17	مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	تم
18	المغرب	نعم	لا	لا	تم إدراج البيانات من قبل RCREEE	
19	اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	تم

- تم عرض الموضوع ضمن جدول أعمال الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقـــة المتجـــددة وكفاءة الطاقة (مقر الأمانة العامة: 12-2014/3/13)، وتم توزيع نسخ من الدليل علـــى أعضاء اللجنة والتي أوصت بدورها بـــ توجيه الشكر للمركز الإقليمـــي للطاقـــة المتجـــددة وكفاءة الطاقة على الجهد المبذول في إعداد وطباعة الدليل.

- قامت أمانة المجلس بتعميم الدليل ومرفقه القرص المدمج على مندوبيات الدول العربية بتاريخ 2014/6/25.

[1] **لم تقم الصومال، القمر، موريتانيا بتسمية ضابط اتصال**

والمطلوب هو:

1. **تفضل المكتب التنفيذي الموقر بتكليف المركز الإقليمي باستكمال العمل على قاعدة البيانات المجمعة والخاصة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتكون أساساً لإعداد دليل الطاقة متجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية في المستقبل.**
2. **تكليف أمانة المجلس والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالبدء في إعداد النسخة الثالثة (2015) من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ودعوة الدول العربية لتقديم الدعم الكامل من النواحي اللوجستية والفنية لضمان ظهور النسخة القادمة بالشكل اللائق من حيث المعلومات والإخراج.**
3. **النظر في إعداد نسخة باللغة الانجليزية وأخرى بالفرنسية من الدليل، وتكليف أمانة المجلس بدراسة البدائل المتاحة لتمويل طباعة الدليل وإخراجه باللغات الثلاث.**

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثاني عشر

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

متابعة تطبيق الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي

عرض الموضـوع:

متابعة وضع تنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة:

- اطلع المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة:2013/4/30) على توصيات الاجتماع الخامس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (مقر الأمانة العامة: 13-2013/3/14) والتي تضمنت الإحاطة علماً بجهود الدول العربية المبذولة في إعداد خططها الوطنية، ودعوتها لتقديم تقرير حول أنشطتها في مجال تحسين كفاءة الطاقة، والطلب من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تقديم تقرير حول منهجية تطبيق الإطار الاسترشادي العربي وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في الدول العربية بعد استطلاع رأي الدول التي سيشملها التقرير، وأصدر القرار رقم 171 والذي ينص على:

1. **تكليف لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة باستكمال متابعة إعداد الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة للدول العربية من خلال فريق عمل كفاءة الطاقة، والاستمرار في تقديم التقارير الدورية لعرضها على المجلس.**

2. الطلب من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تقديم التقارير الدورية حول تطبيق الإطار الاسترشادي العربي وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في الدول العربية بعد استطلاع رأي الدول التي سيشملها التقرير.

- وفي إطار متابعة وتنفيذ للقرار الصادر أعلاه وعلى هامش الاجتماع الخامس لفريق عمل كفاءة الطاقة (الجزائر: 2013/11/12)؛ نظّمت أمانة المجلس والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وبالتعاون مع وزارة الطاقة والمناجم في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورشة عمل إقليمية حول "تطور الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في المنطقة العربية"، (الجزائر: 10-2013/11/11) بهدف متابعة تطورات وضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة من حيث التنفيذ والإعداد وعرض آخر المستجدات بالنسبة للدول العربية في هذا الإطار، بالإضافة إلى تبادل التقنيات المستخدمة في متابعة وتقييم الخطط والأهداف الموضوعة في مجال كفاءة الطاقة، ومن ثم تم عرض توصيات ورشة العمل على اجتماع الفريق والذي أصدر بدوره التوصيات التالية:

1- تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للتواصل مع أعضاء الفريق لاستكمال التقرير السنوي لعام 2013 على أن يتم الانتهاء من إعداده قبل نهاية العام الحالي.

2- تكليف المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بإعداد استبيان مبسط يتم إرساله إلى الدول العربية الأعضاء بشكل دوري بهدف متابعة التطورات الحاصلة في مجال وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة، على أن يكون عضو فريق العمل هو المسئول عن استيفاء كافة المعلومات الواردة في الاستبيان بالتنسيق مع كافة الجهات الوطنية المعنية.

3- الاكتفاء بالتقرير الدوري الذي يقدمه المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة حول تطور الخطط الوطنية وإرساله إلى رئاسة الفريق وتفويضه من قبل الأعضاء لمراجعته واستكماله واعتماده تمهيداً لعرضه على الاجتماع القادم للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

- وفي إطار متابعة ما جاء في أعلاه، قامت أمانة المجلس بمخاطبة المركز الإقليمي بتاريخ 2013/12/10 لسرعة استكمال التقرير السنوي لعام 2013، وكذلك موافاة أمانة المجلس بالاستبيان المبسط والهادف إلى متابعة التطورات الحاصلة في مجال وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة وذلك من خلال التواصل مع أعضاء فريق عمل كفاءة الطاقة، كما قامت أمانة المجلس بتعميم توصيات ورشة العمل المذكورة أعلاه على الدول العربية بتاريخ 2013/12/10 والطلب والدول العربية بتزويد أمانة المجلس بآخر المستجدات فيما يتعلق بخطط واستراتيجيات وتشريعات وقوانين كفاءة الطاقة.

- قام المركز الإقليمي بالانتهاء من إعداد التقرير المشار إليه أعلاه، وتم إرساله إلى رئاسة الفريق لمراجعته واستكماله ومن ثم تم عرض التقرير ضمن جدول أعمال الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (مقر الأمانة العامة: 12-2014/3/13)، والتي أوصت بدورها باعتماد التقرير الدوري الذي أعده المركز حول تطور الخطط الوطنية.
- قامت أمانة المجلس وبالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتنظيم دورة تدريبية في مقر الأمانة العامة بتاريخ 25-2014/2/27 استهدفت نقاط الاتصال المسؤولون عن إعداد الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة لكل من الجزائر والبحرين واليمن بهدف تقديم المساعدة الفنية المطلوبة لإعداد خططهم الوطنية لكفاءة الطاقة.
- استلمت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة لدولة العراق بتاريخ 2014/1/23 والتي تفيد بموقف وزارة الكهرباء في جمهورية العراق من نشاط تنفيذ الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك من خلال فريق العمل الذي تم تشكيله برئاستها وعضوية الوزارات المعنية ومرفقاً به ملامح الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة العراقية؛ وكذلك المذكرة الواردة من دولة قطر بتاريخ 2014/3/24 مرفقاً بها الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة لدولة قطر معدة طبقاً لمتطلبات الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي.

والمطلوب هو:

1- **تفضل المكتب التنفيذي الموقر باعتماد التقرير الدوري الذي أعده المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة حول تطور الخطط الوطنية، وتكليف المركز بالاستمرار في إعداد التقرير السنوي وعرضه على فريق عمل كفاءة الطاقة لمراجعتها ومن ثم رفعها إلى لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تمهيداً لاعتمادها من قبل المكتب التنفيذي.**
2- **دعوة الدول العربية التي لم تتخذ أي إجراءات نحو اعتماد الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة ووضع خططها الوطنية لكفاءة الطاقة،للعمل على وضع الخطوات اللازمة للبدء بوضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة وإعلام أمانة المجلس بكافة التطورات ذات العلاقة.**
3- **تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين بالاستمرار في تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في وضع خططها الوطنية لكفاءة الطاقة بناء على طلب الدول الأعضاء.**

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثالث عشر

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

اليوم العربي لكفاءة الطاقة

عرض الموضـوع:

- اطلـع المجلـس الـوزاري العربـي للكهربـاء فـي دورتـه العاشـرة (مقـر الأمانـة العامة:2013/4/30) على مذكرة الأمانة العامة بخصوص الجهود المبذولة للتحضير لليـوم العربي لكفاءة الطاقة وأصدر بدوره القرار رقم 168 والذي نص على:

1. **الإحاطة علماً بالجهود المبذولة للتحضير والإعداد لليوم العربي لكفاءة الطاقة، وتكليف أمانـة المجلس باستكمال الإجراءات المطلوبة للأنشطة الرئيسية لليـوم العربـي لكفـاءة الطاقـة، بالتنسيق مع فريق عمل كفاءة الطاقة.**
2. **دعوة الدول العربية لإثراء هذه الاحتفالية بالمشاركة بما يتوفر لديها مـن نـشرات أو مـواد إعلامية لعرضها في اليوم العربي لكفاءة الطاقة.**

- وفي إطار الاستعداد والتحضير للاحتفال باليوم العربي لكفاءة الطاقة لعام 2013 تحت شعار "ترشيد استهلاك الطاقة..استثمار للحاضر والمستقبل"، عقدت اللجنة التحضيرية للإعداد لليوم العربي لكفاءة الطاقة أكثر من 10 اجتماعات تحضيرية، وصدر عنها تصور أولي تم تعميمه على الدول، كما قامت أمانة المجلس بإرسال دعوات لجميع الوزراء المعنيين بشؤون الطاقة في الدول العربية بتاريخ 2013/5/14 والمرفق بها اسطوانة مدمجة تحتوي على فيلم وثائقي وإعلاناً تليفزيونياً حول اليوم العربي لكفاءة الطاقة والطلب من الجهات المعنية توصيله إلـى القنوات الرسمية ليتم عرض الفيلم والإعلان يوم 21 مايو على أوسع نطاق.

- أقيمت الاحتفالية الأولى لليوم العربي لكفاءة الطاقة تحت رعاية معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور/ نبيل العربي، ومعالي المهندس/ أحمد مصطفى إمام وزير الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية تحت شعار " ترشيد استهلاك الطاقة...استثمار للحاضر والمستقبل "، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2013/5/21 بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية؛ وصاحب الاحتفالية معرض جانبي لوثائق وملصقات وإصدارات من الجهات المعنية بكفاءة الطاقة في الدول العربية، وقد شارك في الاحتفالية أكثر من 100 خبير ومتخصص ومهتم بكفاءة الطاقة، وكان الفنان/ محمد صبحي هو ضيف شرف الاحتفالية.
- قامت أمانة المجلس بإعداد تقرير مفصّل عن الاحتفالية وقامت بتعميم التقرير على الدول العربية بتاريخ 2013/6/19 مرفقاً بها برنامج العمل وكلمات الحضور والمحاضرات والمواد الإعلامية التي تم عرضها أثناء انعقاد الاحتفالية.
- تلقت أمانة المجلس مذكرة بتاريخ 2013/8/18 من المندوبية الليبية تفيد بأن وزارة الكهرباء والطاقات المتجددة ستستضيف المؤتمر الدولي السادس للطاقة المتجددة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAREC 6) وأن لديها رغبة في استضافة فعاليات الاحتفالية الثانية لليوم العربي لكفاءة الطاقة والمزمع عقدها يوم 2014/5/21 على هامشه.
- عرضت أمانة المجلس الموضوع على فريق عمل كفاءة الطاقة (الجزائر: 2013/11/12) والذي أصدر بدوره التوصية التالية:

1- يكلف فريق عمل كفاءة الطاقة اللجنة السابق تشكيلها للتحضير للاحتفال باليوم العربي لكفاءة بوضع خطة عمل حول التحضيرات اللازمة الخاصة بعقد الاحتفالية باليوم العربي لكفاءة الطاقة (21 مايو 2014)، بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقات المتجددة في دولة ليبيا وتعميمها على أعضاء الفريق عن طريق البريد الالكتروني لأخذ الملاحظات عليها.

2- دعوة الدول العربية لعقد وتنظيم النشاطات والفعاليات الخاصة بكفاءة الطاقة في 21 مايو من كل عام بما يتوافق مع اليوم العربي لكفاءة الطاقة وموافاة أمانة المجلس بهذه الجهود.

3- دعوة الدول العربية لإثراء الموقع الالكتروني لليوم العربي لكفاءة الطاقة www.arabeeday.net وتكليف المركز الإقليمي بمتابعة تطوير الموقع بالتنسيق مع أمانة المجلس.

- تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2014/2/4 مذكرة من المندوبية الدائمة لدولة ليبيا تفيد بأن وزارة الكهرباء والطاقات المتجددة تعتذر عن استضافة المؤتمر الدولي السادس للطاقة المتجددة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAREC 6) والذي كان من المزمع إقامة الاحتفالية الثانية لليوم العربي لكفاءة الطاقة والمزمع عقدها يوم 2014/5/21 على هامشه.

- تم عرض الموضوع ضمن جدول أعمال الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة مقر الأمانة العامة: 12-2014/3/13)، والتي أوصت بالإحاطة علماً بالإجراءات المتخذة للتحضير لليوم العربي لكفاءة الطاقة، وتكليف اللجنة التحضيرية السابق تشكيلها بالاستمرار في التحضير للاحتفالية الثانية، ودعوة الدول العربية لإثراء الاحتفالية والتأكيد على ضرورة المشاركة في هذا اليوم.

- قامت أمانة المجلس بالتواصل مع الوكالة المغربية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمملكة المغربية بشأن استضافة المملكة لفعاليات الاحتفالية الثانية لليوم العربي لكفاءة الطاقة تحت رعاية وزارة الطاقة والمعادن والبيئة والمياه، على أن يعقد على هامش الاحتفالية ورشة عمل متخصصة حول كفاءة الطاقة.

- قامت أمانة المجلس بمخاطبة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية بتاريخ 214/4/13 للاستفسار عن ما تم بشأن إقامة الاحتفالية بالمملكة المغربية، كما تم التواصل هاتفياً وعن طريق البريد الالكتروني مع الوكالة المغربية، ولم تسفر الاتصالات عن تقدم.

- ونظراً لضيق الوقت وتزامن موعد عقد الاحتفالية مع موعد عقد الانتخابات الرئاسية بجمهورية مصر العربية، وبعد أن تعذّر على اللجنة التحضيرية نقل الاحتفالية لتقام بإحدى الدول العربية، فقد تقرر أن تقتصر الاحتفالية هذا العام على تقديم جائزة لأفضل مقال صحفي حول كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها **(تم الإعلان عن المسابقة من خلال الموقع الالكتروني لليوم العربي لكفاءة الطاقة)** على أن تقام الاحتفالية في موعدها العام القادم؛ علماً بأن ذلك لا يمنع من قيام الدول العربية بإجراءاتها للاحتفال باليوم العربي لكفاءة الطاقة الموافق 21 مايو من كل عام، وتم تعميم الموضوع بتاريخ 2014/4/29 على مندوبيات الدول العربية.

- تم تقديم العديد من المقالات الصحفية حول موضوع الجائزة، وبعد إطلاع اللجنة المشكلة لتقييم المقالات الصحفية الواردة، فاز مقال صحفي من دولة فلسطين، وتم إعلام صاحبة المقال الفائز ودعوتها لتسلم الجائزة أثناء انعقاد المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (الجونه: 18-2014/6/19)، ونظراً لعدم تمكن صاحبة المقال الفائز القدوم إلى الجونه، فقد تسلم معالي الدكتور/ عمر كتانة رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الجائزة بالنيابة عنها.

والمطلـــوب هو:

1- تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بجائزة اليوم العربي لكفاءة الطاقة.

2- تكليف أمانة المجلس بالتحضير للنسخة الثانية من هذه الجائزة على أن تكـــون حول أفضل مشاريع كفاءة الطاقة في المنطقة العربية.

3- تكليف أمانة المجلس والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتحضير لفعاليات الاحتفالية السنوية لليوم العربي لكفاءة الطاقة للعام 2015 في القاهرة ما لم تتقدم إحدى الـــدول العربيـــة برغبتهـــا فـــي استـــضافة هـــذا الحـــدث.

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الرابع عشر

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثلاثين
للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء
(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

عرض الموضـوع:

- اطلـع المجلـس الـوزاري العربـي للكهربـاء فـي دورتـه العاشـرة (مقـر الأمانـة العامة:2013/4/30) على تقرير الأمانة لعامة حول المنتدى العربي الأول للطاقة المتجـددة وكفاءة الطاقة وأصدر القرار رقم 169 والذي ينص على:

1. **عقد المنتدى الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة خـلال عـام 2014 علـى أن يكـون موضوع المنتدى هو: "تعزيز دور المؤسسات الـصغيرة والمتوسـطة"، وتكليـف أمانـة المجلس بتعميم موضوع المنتدى على كافة الدول العربية لاستطلاع رغبتها في استـضافة فعاليات المنتدى عام 2014.**
2. **عقد المنتدى الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة خـلال عـام 2014 علـى أن يكـون موضوع المنتدى هو: "تعزيز دور المؤسسات الـصغيرة والمتوسـطة"، وتكليـف أمانـة المجلس بتعميم موضوع المنتدى على كافة الدول العربية لاستطلاع رغبتها في استـضافة فعاليات المنتدى عام 2014.**

- استعرض الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة مقر الأمانة العامـة: 12-2014/3/13)، والتي أوصت بالإحاطة علماً بما تم اتخـاذه مـن إجـراءات للإعـداد والتحضير للمنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في دورته الثانيـة، ودعـوة الدول العربية للمشاركة في فعاليات المنتدى.

- عقدت اللجنة التحضيرية العديد من الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بحضور أعضاء اللجنة التحضيرية والتي تضم كل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (ESCWA) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، ومشروع كفاءة الطاقة الأورومتوسطي في قطاع الأبنية (MED-ENEC) إلى جانب وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية وأمانة المجلس، لمتابعة كافة الشؤون التنظيمية والأمور اللوجيستية المتعلقة بالمنتدى وفق خطة زمنية وتكليفات محددة لأعضاء اللجنة.

- قامت أمانة المجلس بتوجيه الدعوة لمعالي الوزراء لحضور فعاليات المنتدى ولجميع الوزارات/الجهات/الهيئات العاملة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالدول العربية بتاريخ 2014/4/15 وبتاريخ 2014/4/29.

- عقد المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بجمهورية مصر العربية – الجونة: يومي 18-2014/6/19 تحت شعار "تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمنطقة العربية"، شارك فيه أكثر من (300) من كبار الشخصيات والباحثين العلميين ورؤساء وممثلي الشركات والمؤسسات والهيئات ومراكز البحوث العاملة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، يمثلون (40) دولة، و(25) منظمة ومؤسسة عربية ودولية.

- تناول المنتدى هذا العام الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، والآليات المطلوبة مالياً وتشريعياً ومؤسسياً لدفع وتقوية هذا الدور، والسماح بمساهمة فعالة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بالمنطقة العربية. كما بادر المنتدى إلى تأسيس حوار إقليمي بين أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة الوضع الحالي والآفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، ولاسيما في المناطق الريفية والنائية، والوسائل اللازمة لتعزيز مشاركتهم في إنجاز جدول أعمال "الطاقة المستدامة للجميع". وفي نهاية فعاليات المنتدى، صدر البيان الختامي عن المنتدى، والذي تضمن عدة توصيات من أهمها:

- **ضرورة تكامل وتقارب سياسات الطاقة والصناعة والاستثمار والبيئة بما يضمن تهيئة مناخ أعمال جاذب للاستثمار يعتمد على أطر عمل تتسم بالشفافية،**
- **تطوير أدوات تمويل مبتكرة تؤدي إلى توزيع المخاطر بشكل أكثر توازناً بين جميع المتعاملين في سوق الإقراض،**
- **تنمية القدرات الوطنية، ونشر الوعي العام وثقافة الأعمال الخاصة بين الشباب،**

- **تطوير خدمات تقديم المعلومات وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين،**
- **تخصيص برامج مساعدة تقدم الدعم الفني واللوجيستي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك توفير دليل إرشادي لصغار المستثمرين لترجمة أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.**

- قامت أمانة المجلس بتاريخ 2014/7/247 بتعميم التقرير الصادر عن المنتدى والبيان الختامي مرفقاته على كافة الدول العربية. **(مرفق التقرير والتوصيات)**

والمطلوب هو:

1. **تفضل المكتب التنفيذي الموقر بتكليف أمانة المجلس وشركائها الدوليين والإقليميين بالإعداد والتحضير لعقد الدورة الثالثة للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام 2016.**
2. **دعوة الدول العربية لموافاة أمانة المجلس بمقترحاتها حول موضوع المنتدى الثالث وإمكانية استضافته.**

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الخامس عشر

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية

عرض الموضـوع:

- تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثامنة رقم 120 (مقـر الأمانـة العامة: 2009/5/20) والذي ينص في فقرتيه (1-2) على:
  - **التأكيد على تحقيق مصالح الدول العربية، والاهتمام بأولوياتها في المـشروعات أو البـرامج المشتركة التي تنفذ في إطار التعاون مع الدول والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية.**
  - **أهمية مواصلة الجهود في تفعيل علاقات التعاون مع الدول والمنظمات والتجمعات الإقليميـة والدولية من خلال البرامج والأنشطة المشتركة.**
  - **الاستمرار في التعاون من خلال الأنشطة المشتركة مع أهمية التركيز على موضوعات تعزيـز مشروعات الربط الكهربائي وإقامة أسـواق للطاقـة، وتحـسين كفـاءة الطاقـة، وتنميـة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.**
- قامت أمانة المجلس بالمشاركة والتنسيق في المؤتمرات والندوات التي عقدت في إطار التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- التعاون العربي الصيني:

- اطلع المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة:2013/4/30) على التقرير الذي أعدته أمانة المجلس حول فعاليات الدورة الثالثة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (الصين- مقاطعة ننغشيا: 16-2012/9/17) تحت شعار "**معاً في شراكة عربية صينية مثمرة**"، مرفقاً به البيان الختامي الصادر عن المؤتمر، واستمع إلى مداخلة وفد المملكة العربية السعودية بشأن السعي للحصول على موافقة الجهات المختصة لاستضافة الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة والمزمع عقدها عام 2014، واتخذ بشأنها القرار رقم 172 الذي ينص على:

1. **تفويض المكتب التنفيذي بالنظر في استضافة إحدى الدول العربية للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة والمزمع عقدها عام 2014.**
2. **تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع الجهات المختصة بالجمهورية التونسية لترتيب عقد ورشة عمل حول الاستثمار وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا في مشاريع الطاقة المتجددة، خلال عام 2013.**

- في إطار متابعة وتنفيذ الفقرة (1) من القرار أعلاه والمتعلقة باستضافة إحدى الدول العربية للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون الصيني في مجال الطاقة.

- تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2013/5/19 رسالة من الممثلية الدائمة لجمهورية العراق متضمنة رغبتها في استضافة الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون الصيني في مجال الطاقة.

- كما تلقت رسالة الكترونية بتاريخ 2013/6/4 من وزارة الموارد المائية والكهرباء بجمهورية السودان متضمنة استعدادها لاستضافة الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون الصيني في مجال الطاقة.

- وجّهت أمانة المجلس بتاريخ 2013/6/17 رسالة إلى وكيل وزارة المياه والكهرباء بالمملكة العربية السعودية، تفيد بأن المجلس في دورته العاشرة استمع إلى مداخلة رئيس وفد المملكة بشأن الحصول على موافقة الجهات المختصة لاستضافة الدورة الرابعة للمؤتمر، وترجو موافاتها بالسرعة الممكنة بالرد النهائي حول رغبة المملكة أو عدمها من استضافة الدورة الرابعة للمؤتمر، وذلك وحتى تتمكن أمانة المجلس من الرد إيجاباً أو سلباً على الخطابات التي تلقتها من جمهورية العراق وجمهورية السودان.

- تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2013/6/23 رسالة من وزارة المياه والكهرباء بالمملكة العربية السعودية متضمنة صدور الأمر السامي الملكي بالموافقة على استضافة المملكة

العربية السعودية للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون الصيني في مجال الطاقة والفعاليات المصاحبة له، والمزمع عقدها عام 2014. وقامت بتعميمها بتاريخ 2013/7/7 على كافة مندوبيات الدول العربية.

- كما قامت أمانة المجلس بتاريخ 2013/7/7 بإبلاغ الجهات المختصة بالجانب الصيني عن طريق بعثة الجامعة العربية في بكين بموافقة المملكة العربية السعودية على استضافة الدورة الرابعة للمؤتمر عام 2014.

- ووفقاً للمادة السادسة من مذكرة التفاهم حول آلية التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة التي تم توقيعها (يناير 2010) بين الأمانة العامة (من الجانب العربي) والهيئة الوطنية للطاقة (من الجانب الصيني) تحت مظلة منتدى التعاون العربي الصيني والتي تنص في الفقرة الثانية منها على:

" **تشكل لجنة عليا من الجانبين تكلف بمتابعة نتائج المؤتمر المتعلقة بالطاقة من خلال عقد سلسلة ورش عمل بين المختصين من كلا الجانبين بهدف تقوية أواصر التعاون في مجال معلومات وبيانات الطاقة والتعاون التقني في المجالات ذات الصلة. كما تقوم اللجنة بدراسة الوضع الحالي والمستقبلي للتجارة والاستثمار بين الجانبين في مجال الطاقة**".

- وفي إطار الإعداد للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وما يتطلبه ذلك من عقد اجتماع اللجنة العليا المشتركة من الجانبين العربي والصيني، لمناقشة مجالات التعاون، وتحديد موعد انعقاد المؤتمر، ووضع برنامجه وأهدافه وجدول أعماله، وبعد التنسيق والتشاور مع الجهات المختصة بالمملكة العربية السعودية، والجانب الصيني، عُقد الاجتماع الثاني للجنة العليا المشتركة من الجانب العربي، بتاريخ 2013/12/11 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، لمناقشة المواضيع التالية:

1. **موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة.**
2. **مقترحات لموضوعات ومحاور الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة.**
3. **المهام الموكلة للجهات المعنية من الجانبين.**
4. **البرنامج المبدئي للدورة الرابعة للمؤتمر.**
5. **الخطوات القادمة.**

- وبعد المناقشات وعرض الأفكار والمقترحات تم الاتفاق على ما يلي:

1. **<u>شعار المؤتمر</u>: (طاقة مستدامة لأجل التنمية).**

2. **<u>موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة</u>:** عقد المؤتمر خلال الفترة 18-2014/11/20 بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، والتاريخ البديل (9-2014/12/11) في أحد الفندقين (الفيصلية- أو الفور سيزون).

3. **<u>استضافة المشاركين بالمؤتمر</u>:**

- المتحدثون (مقدمو أوراق العمل) سيتم اختيار وبشكل شخصي متحدث أساسي لكل موضوع، (مع اعتبار أن يتم تغطية الأقاليم) واختيار متحدث احتياطي، ويمكن أيضاً تكليف الهيئات والمراكز الأخرى المعنية مثل (الاتحاد العربي للكهرباء- هيئات الربط الكهربائي- الاسكوا - ....)
- الوفد الرسمي للجانب الصيني (لعدد 10 أشخاص)
- الوفد الرسمي للجانب العربي (رئيس الوفد + 1)
- مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في مجال الطاقة: الهيئة العربية للطاقة الذرية (شخص واحد) - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول/ أوابك (شخص واحد)
- وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (لعدد 3 شخص)

4. **<u>الجهة المنظمة للمؤتمر</u>: هناك توجه لاختيار إحدى الشركات المحلية المتخصصة لتنظيم أعمال المؤتمر.**

5. **<u>رعاة المؤتمر الداعمين</u>:**

- وزارة المياه والكهرباء- وزارة البترول والثروة المعدنية- هيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج- المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة- شركة أرامكو السعودية- الشركة السعودية للكهرباء.

6. **<u>مطوية المؤتمر</u>: سيتم** إعداد وتصميم المطوية الخاصة بالمؤتمر من قبل الجهة المنظمة، بالتنسيق مع إدارة الطاقة بالجامعة العربية.

7. **<u>تقديم أوراق العمل</u>: يتم** تقديم محاور العرض أو الإطار العام لأوراق العمل بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية، على أن يتم تقديم العرض المرئي بالمؤتمر باللغة العربية (مع ترجمة فورية).

8. **<u>الأعضاء المنسقين للمؤتمر</u>:**

- منسق من الجانب السعودي- منسق من جامعة الدول العربية- منسق من الجانب الصيني.

9. <u>المحاور المقترحة للمؤتمر:</u> (موضوعات التعاون العربي الصيني في مجال)

- تقنيات واقتصاديات الطاقة الكهربائية، والطاقة المتجددة.
- الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- النفط، والغاز الطبيعي.

10.<u>اللجان المشرفة والمنظمة للمؤتمر:</u>

1- اللجنة العليا للإشراف على المؤتمر.

2- اللجنة العلمية.

3- لجنة التسويق والإعلام.

4- اللجنة التنظيمية واللوجستية.

12. <u>الخطوات المقبلة.</u>

13.<u>البرنامج الزمني للمؤتمر.</u>

- وقد أبلغت أمانة المجلس الجانب الصيني عن طريق بعثة بكين بأهم النقاط التي تم الاتفاق حولها، وموافاتنا بالسرعة الممكنة بموافقته على تاريخ عقد المؤتمر (اختيار أحد البديلين). والمحاور المقترحة، والبرنامج الزمني للمؤتمر.
- تلقت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2014/2/20 من بعثة بكين متضمنة موافقة الجانب الصيني على أن ينعقد المؤتمر خلال الفترة 18-2014/11/20 بمدينة الرياض.
- ويتم حالياً اتخاذ الإجراءات التنفيذية في إطار الإعداد والتحضير لإقامة الدورة الرابعة للتعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (الرياض: 18-2014/11/20) بين أمانة المجلس والدولة المضيفة المملكة العربية السعودية والجانب الصيني، عن طريق بعثة الجامعة العربية في بكين.
- **وبالإشارة إلى البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2012-2014 الصادر عن الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني والتي عقدت بالجمهورية التونسية خلال الفترة 29-2012/5/31، حيث نصت الفقرة الخامسة من الفصل الرابع: "التعاون في مجال الطاقة" على:**

"عقد ندوات و ورش عمل تتعلق بالاستثمار وتبادل الخبرات ونقل تكنولوجيا مشاريع الطاقة المتجددة، والترحيب باستضافة تونس ورشة عمل في هذا المجال عام 2013".

- كما أشار البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (الصين – ننغيشيا: 16-2012/9/17) في فقرته ثانياً: التعاون في مجال الطاقة المتجددة على:

"أكد الجانبان على رغبتهما في المشاركة الفعالة في ورشة العمل التي تستضيفها تونس حول الاستثمار وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا في مشاريع الطاقة المتجددة، عام 2013".

- وتنفيذاً للفقرة (2) من قرار المجلس المذكور أعلاه، وفي إطار تنفيذ الفعاليات التي نص عليها البرنامج التنفيذي للمنتدى 2012-2014، طلب الجانب الصيني موافاته بموعد ومكان وترتيبات عقد ورشة العمل التي تستضيفها تونس عام 2013.

- قامت أمانة المجلس بمخاطبة الجهات المعنية بالجمهورية التونسية بتاريخ 2013/2/13، والتأكيد عليها بتاريخ 2013/6/20 لموافاتها بموعد ومكان انعقاد ورشة العمل، لإبلاغها للجانب الصيني، وتم إحالة نسخة منهما إلى بعثة الجامعة العربية في بكين. وإلى الآن لم تتلق أمانة المجلس أي بيانات من الجهات المختصة بالجمهورية التونسية بالرغم من الاتصالات المتعددة معهم.

- اطلع الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونة: 2014/6/17) على تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني للجنة العليا المشتركة من الجانب العربي، للإعداد للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (مقر الأمانة العامة: 2013/12/11)، وأحيط علماً بالإجراءات التنفيذية التي تم اتخاذها لإقامة الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة والمزمع عقدها بالمملكة العربية السعودية- الرياض: 18- 2014/11/20، ومن أجل دعم الحضور العربي في المؤتمر، أوصى الاجتماع بأن تقوم أمانة المجلس بالطلب من الدول العربية تكثيف مشاركتها في فعاليات المؤتمر، والتأكيد على أهمية مشاركة (وزارات الطاقة/ الكهرباء) في فعاليات الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وإعداد أوراق عمل حول موضوعات المؤتمر، وسرعة موافاة أمانة المجلس بذلك.

و المطلــوب هو:

1. **تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بالإجراءات التي تــم اتخاذهــا للإعداد والتحضير لإقامة الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (المملكة العربية السعودية- الرياض: 18-2014/11/20).**
2. **النظر في كيفية تكثيف المشاركة العربية في فعاليات المؤتمر، والتأكيد على أهمية مشاركة الدول العربية (وزارات الطاقة/ الكهرباء) في فعاليات الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة وإعداد أوراق عمل حول موضوعات المؤتمر، وسرعة موافاة أمانة المجلس بذلك.**
3. **الطلب من كافة الجهات العربية العاملة في قطاعات النفط والكهرباء والطاقة المتجددة دعم الحضور العربي في المؤتمر، وتكليف أمانة المجلس بتوجيــه الدعوة لها للمشاركة.**

ثانياً- التعاون العربي الإفريقي:

- اطلع المجلس الوزاري في دورته العاشرة على الملف الذي أعدته أمانة المجلس حول التعاون العربي الأفريقي، وأتخذ بشأنه القرار رقم 173 والذي ينص على:

1. **تشكيل لجنة مشتركة من خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة، تتألف على الأقل من الدول العربية الإفريقية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) والدولة المستضيفة (الكويت) للمشاركة في الاجتماع التحضيري المزمع عقده قبل انعقاد الدورة الثالثة للقمة العربية الإفريقية بدولة الكويت في الفترة من 18-20 نوفمبر2013 تحت شعار "شركاء في التنمية والاستثمار".**
2. **تكليف أمانة المجلس بإعداد ورقة عمل بالتنسيق مع رئاسة لجنتي الخبراء، تمهيداً لعرضها على الاجتماع التحضيري بين الجانبين العربي والإفريقي، المذكور في الفقرة (1) والمقترح عقده في سبتمبر / أكتوبر 2013.**

- وفي إطار الإعداد والتحضير للقمة الإفريقية العربية الثالثة، عُقد اجتماع تحضيري للقمة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يومي 8 و 2013/6/9، حضره كل من دولة الكويت (الدولة المضيفة للقمة الثالثة) ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقد طالبت اللجنة بتقديم كافة الأوراق التي ستعرض على القمة العربية الإفريقية الثالثة قبل منتصف أغسطس / آب 2013، وذلك حتى يتسنى عرضها على لجنة الصياغة وترجمتها وتعميمها على المشاركين قبل القمة بفترة كافية.
- ونظراً لضيق الوقت لم تتمكن أمانة المجلس من الدعوة لعقد اجتماع الخبراء كما جاء بالفقرة الأولى من القرار رقم 173 الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- قامت أمانة المجلس بإعداد ورقة مفاهيمية لعرضها على القمة العربية الإفريقية الثالثة .
- عُرض على القمة العربية الإفريقية الثالثة تقرير مشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية للأنشطة والتدابير المقترحة لتعزيز القدرات المؤسسية على تنفيذ خطة العمل العربية الأفريقية المشتركة 2011-2016.
- شددت القمة العربية الإفريقية الثالثة بالفقرة الثالثة من قرارها رقم (1) على الحاجة إلى تعزيز التعاون في عدة مجالات من ضمنها الطاقة، كما صدر عن البيان الختامي للقمة العربية الإفريقية الثالثة ما يلي:-

"تعزيز التعاون وتشجيع وتسهيل الاستثمار في مجال الطاقة، بما في ذلك الاشتراك في تطوير مصادر طاقة جديدة ومتجددة وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات طاقة موثوق بها وحديثة بأسعار معقولة في المنطقتين"

- أحيط الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونة: 2014/6/17) علماً بالورقة المفاهيمية التي أعدتها أمانة المجلس والتي عُرضت على القمة العربية الإفريقية الثالثة ضمن تقرير مشترك، (دولة الكويت: 19-2013/11/20) وبالقرار الصادر عن القمة والمتعلق بتعزيز التعاون في عدة مجالات ومن ضمنها الطاقة.

والمطلوب هو:

تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بما تم اتخاذه من إجراءات لتعزيز التعاون العربي الإفريقي خاصة الفقرة الخاصة بالطاقة والواردة في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الإفريقية (الكويت: 18-2013/11/20).

ثالثاً- التعاون مع دول أمريكا الجنوبية:

- أحيط المجلس الوزاري في دورته العاشرة علماً بالتقرير الذي أعدته أمانة المجلس حول أعمال الاجتماع الوزاري الأول لوزراء الطاقة من دول الأسبا (أبوظبي: 2013/1/16) والاجتماع التحضيري للخبراء والفنين من الجانبين (أبوظبي: 2013/1/15). وأتخذ بشأنه القرار رقم 174 والذي ينص على:

1. **دعوة الدول العربية إلى تكثيف التعاون مع دول أمريكا الجنوبية، ودعم اللجنة التي أوصى إعلان أبوظبي 2013 بتشكيلها بنقطة اتصال من كل دولة عربية، لمتابعة ما جاء في الإعلان.**
2. **تكليف أمانة المجلس بالاستمرار في التنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة، والمنظمات الأخرى المعنية بالطاقة من الطرفين، لوضع آلية عمل للجنة المشكلة وفقاً لإعلان أبوظبي.**

- تم تعميم القرار على كافة مندوبيات الدول العربية الموقرة بتاريخ 2013/5/12 والطلب من الدول العربية تسمية نقطة اتصال لدعم اللجنة السابق ذكرها.

- وجّهت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 2013/5/12 إلى مدير إدارة التغير المناخي وشؤون الطاقة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، تتعلق بآخر المستجدات، ومرفقاً بها قرار الدورة العاشرة للمجلس الوزاري المتعلق بالتعاون مع دول أمريكا الجنوبية، والطلب منهم اتخاذ اللازم للإسراع في تفعيل عمل اللجنة.

- كما وجهت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 12 /5/ 2013 إلى إدارة الأمريكتين لإبلاغهم بآخر المستجدات وقرار الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء المتعلق بالتعاون مع دول أمريكا الجنوبية، والطلب منهم بموافاة الجانب الأمريكي الجنوبي بالمستجدات لدعم اللجنة بنقاط اتصال من دول أمريكا الجنوبية لتفعيل عمل اللجنة في أسرع وقت.

- تم إرسال الشروط المرجعية للجنة التي أوصى بتشكيلها إعلان أبوظبي عن طريق مندوبيات الدول العربية بتاريخ 2013/7/7 والطلب من الدول سرعة تسمية نقاط اتصالها وموافاة أمانة المجلس بها. **(مرفق الشروط والإعلان)**

- عقد اجتماع تنسيقي بين مدير إدارة الطاقة بالأمانة العامة ومدير إدارة التغير المناخي وشؤون الطاقة بوزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية على هامش اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) خلال يناير 2014 لبحث آخر المستجدات والخطوات المستقبلية وتم الاتفاق على عقد الاجتماع الأول للجنة الطاقة من دول الأسبا على (مستوى الخبراء) خلال شهر أكتوبر 2014 بمقر الأمانة العامة.

- وجّهت أمانة المجلس رسالة بتاريخ 4 فبراير 2014 إلى مندوبيات الدول العربية التي لم تقم بتسمية نقاط الاتصال الخاصة بها لسرعة التسمية وموافاة أمانة المجلس ببيانات الاتصال الخاص به.

- تم عرض آخر المستجدات على اجتماع كبار المسؤلين من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والذي عُقد بمقر الأمانة العامة يوم 26 فبراير 2014.

- وفيما يلي الدول التي قامت بتسمية نقاط الاتصال الخاصة بها من الجانب العربي:-

(المملكة العربية السعودية – دولة فلسطين – جمهورية اليمن– دولة قطر – دولة الكويت – الجمهورية اللبنانية – جمهورية العراق – سلطنة عمان – جمهورية السودان – الجمهورية الجزائرية – جمهورية مصر العربية– مملكة البحرين – الجمهورية الإسلامية الموريتانية– المملكة الأردنية الهاشمية)، بالإضافة إلى البرازيل وشيلي وأوروجواي وغوينيا وكولومبيا من دول أمريكا الجنوبية، ومنظمة الأوابك.

- وبالتنسيق مع إدارة التغير المناخي وشؤون الطاقة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة تم تحديد موعد عقد الاجتماع الأول للجنة خبراء الطاقة من دول الأسبا يومي 29 و 30 أكتوبر 2014 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- قامت أمانة المجلس بتعميم دعوة حضور الاجتماع الأول للجنة خبراء الطاقة من الدول العربية على كافة مندوبيات الدول العربية بتاريخ 22 يوليو 2014.

- جاري الآن التنسيق مع إدارة التغير المناخي وشؤون الطاقة في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة وإدارة الأمريكتين بجامعة الدول العربية بشأن الإعداد للاجتماع الأول لخبراء الطاقة من الدول العربية والمزمع عقده يومي 29 و 30 أكتوبر 2014 بمقر الأمانة العامة.

- اطلع الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية (جمهورية مصر العربية – الجونه: 2014/6/17) على تقرير وتوصيات اجتماع كبار السمؤولين من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (مقر الأمانة العامة: 2014/2/26)، كما أحيط علماً بالإجراءات التي تم اتخاذها لتعزيز التعاون مع دول أمريكا الجنوبية وخاصة اللجنة التي أوصى بتشكيلها إعلان أبوظبي 2013، وأوصى بأن تقوم أمانة المجلس بالاستمرار في التنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة، والمنظمات الأخرى المعنية بالطاقة من الطرفين، لوضع آلية عمل للجنة المشكلة وفقاً لإعلان أبوظبي، والدعوة لاجتماع قريب يتم الاتفاق عليه.

والمطلــوب هو:

1. **تفضل المكتب الموقر بالإحاطة علماً بما تم اتخاذه من إجــراءات، لتعزيــز التعاون مع دول أمريكا الجنوبية، وفيما يخص اللجنة التي أوصى بتشكيلها إعلان أبوظبي 2013.**
2. **دعوة الدول العربية التي لم تقم بتسمية نقاط الاتصال الخاصة بها حتى الآن بسرعة تسميتها لتشارك في الاجتماع الأول للجنة خبراء الطاقــة مــن دول الأسبا المُقرر عقده يومي 29 و 30 أكتوبر 2014 بمقــر الأمانــة العامــة لجامعة الدول العربية.**

رابعاً- التعاون مع الدول الأوروبية والمنظمات الإقليمية والدولية:

أ- المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة RCREEE

- يتم التعاون والتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة RCREEE في إطار التكليفات التي يصدرها المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومكتبه التنفيذي لمشاركة المركز في أنشطته ومنها متابعة تطبيق الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة، ومتابعة تطبيق الإطار الاسترشادي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي، ومساعدة الدول العربية في إعداد خططها الوطنية لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وكذلك تولي مهمة متابعة التطور النوعي والتأثير الكمي لخطط العمل الوطنية والعمل على نشر تقرير سنوي حول النتائج المحققة في كافة الدول العربية، ووضع نظم توصيف قياسية واعتمادية عربية للسخانات الشمسية، والتنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس لإعداد الدورات التدريبية في المجالات التي يحددها كل من المجلس والمكتب في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وكذلك إنشاء قاعدة بيانات شاملة يستفاد منها لإعداد دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى الكثير من الأنشطة والفعاليات الأخرى التي يتم تنظيمها بشكل مشترك.

ب- التعاون مع المؤسسة العربية الأوروبية (The Euro-Arab Foundation) :

- بدأ التعاون بين أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء والمؤسسة العربية-الأوروبية للدراسات العليا ومقرها مدينة غرناطة باسبانيا منذ خمس سنوات وتركز على الاستفادة من برامج بناء القدرات التي تقدمها المؤسسة مجاناً للخبراء العرب ضمن أنشطتها المختلفة،
- كما صدر عن الدورة التاسعة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2011/12/2022) القرار رقم 152 والذي ينص في فقرته (3) على:

" تعزيز التعاون مع المؤسسة العربية – الأوروبية للدراسات العليا، والمشاركة في الأنشطة والبرامج التي يتم تنظيمها بالتنسيق مع أمانة المجلس."

- ولقد كان من المقرر تنظيم برنامج تدريبي حول تأهيل مديري ومدققي الطاقة المعتمدين خلال عام 2013، حيث قامت أمانة المجلس بعرض الموضوع على الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2013/4/30)، والذي أصدر القرار رقم 177 والذي ينص على:

" تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع المؤسسة العربية الأوروبية للدراسات العليا، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة(RCREEE)، للإعداد والتحضير المبكر لإقامة البرنامج المزمع عقده في اسبانيا عام 2013 حول "تأهيل مديري ومدققي الطاقة المعتمدين".

- وتنفيذاً لهذا القرار عملت أمانة المجلس مع المنظمة العربية الأوروبية للدراسات العليا والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على البدء بالترتيب لإقامة البرنامج التدريبي المذكور، ونظراً لأن التكاليف التقديرية للبرنامج قد تجاوزت بشكل كبير المبالغ المرصودة من قبل الجهات المنظمة، قرر المنظمون البحث عن مواضيع أخرى للبرنامج التدريبي وتأجيل عقده حتى عام 2014 بما يتناسب مع الموازنة المرصودة له.
- وبعد التنسيق والتشاور مع الجهات المشاركة في تنظيم البرنامج التدريبي، تم الاتفاق على إقامته في الفترة 8-2014/12/12 تحت عنوان "منهجيات التخطيط المستقبلي للطاقة المتجددة" بما يدعم الدول العربية في وضع خططها الوطنية للطاقة المتجددة وفقاً للإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة.

والمطلـوب هو:

تفضل المكتب التنفيذي بالموافقة على موضوع البرنامج المزمع عقده عام 2014 ليكون " منهجيات التخطيط المستقبلي للطاقة المتجددة "، والنظر في أسلوب مساهمة المجلس الوزاري العربي للكهرباء في هذا البرنامج.

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السادس عشر

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء

عرض الموضـوع:

- استمع الاجتماع الثامن والعشرون للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهربـاء – (الدوحة: 2013/1/8) إلى الشرح الذي قدمه رئيس المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء،
- وأحيط علماً بالإجراءات التي اتخذها المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء للانتهاء من عملية تأسيسه، واتخذ بشأنها القرار رقم 219 والذي ينص على:

1. **الإحاطة علماً بتأسيس المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء بمدينة القاهرة في جمهوريـة مـصر العربية.**
2. **الطلب من المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء تقديم تقريـر دوري للمجلـس حـول الأنـشطة والبرامج التي يقوم بها، وتكليف أمانة المجلس بتعميم التقرير على الدول العربية للاسـتفادة منه.**

- وتنفيذاً للفقرة (2) من القرار الصادر أعـلاه، وجّهـت أمانـة المجلـس مـذكرتها بتـاريخ 2013/2/17 إلى المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء، تطلب موافاتهـا بـالتقرير المطلـوب لعرضه على المجلس في دورته العاشرة، تمهيداً لتعميمه على الدول العربية للاستفادة منه.
- تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2013/3/20 تقريراً من المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء حـول الأنشطة والبرامج التي يقوم بها.

- أحيط المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته العاشرة (مقر الأمانة العامة: 2013/4/30) علماً بالتقرير الذي قدمه المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء حول الأنشطة والبرامج التي يقوم بها، واتخذ بشأنها القرار رقــم 178 والتي ينص على:

" **تكليف أمانة المجلس بتعميم التقرير الذي قدمه المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء حول الأنــشطة والبرامج التي يقوم بها، على الدول العربية للاستفادة منه** ".

- تنفيذاً للقرار الصادر أعلاه، قامت أمانة المجلس بتعميم التقرير على الدول العربية للاســتفادة منه.

- قامت أمانة المجلس بمخاطبة المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء بتاريخ 2014/8/11 والطلب منه موافاة أمانة المجلس بتقرير حول أنشطة المنتدى خلال الفترة السابقة ليتم عرضها علــى الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي، وقد تلقت أمانة المجلس بتاريخ 2014/8/17 التقرير المشار إليه (مرفق التقرير).

والمطلـــوب هو:

1- تفضل المكتب التنفيذي الموقر بالإحاطة علماً بالتقرير الذي قدمه المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء حول الأنشطة والبرامج التي يقوم بها.

2- تكليف أمانة المجلس بتعميم التقرير على الدول العربية للاستفادة منه.

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند السابع عشر

مذكرة للعرض على

الاجتماع الثلاثين

للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

موعد ومكان عقد الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي

عرض الموضـوع:

- ينص القرار رقم 182 الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقـر الأمانة العامة: 2013/4/30) على:

- **عقد الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بمقر الأمانـة العامـة لجامعة الدول العربية يوم الخميس 2015/4/23 الموافق 4 رجب 1436هـ،**
- **اجتماع المكتب التنفيـذي يـوم الأربعـاء 2015/4/22، الموافـق 3 رجـب 1436هـ،**

المطلـوب هو:

والأمر معروض على المكتب التنفيذي الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً.

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الثامن عشر

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثلاثين
للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

بشأن

ما يستجد من أعمال